



دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية

معييار المحاسبة للقطاع العام 22 "الإفصاح عن المعلومات المالية حول قطاع الحكومة العامة"



السجل التاريخي لمعييار المحاسبة للقطاع العام

صدر معيار المحاسبة للقطاع العام 22، الإفصاح عن المعلومات المالية حول قطاع الحكومة العامة في 2022م.

منذ ذلك الحين، عُدل معيار المحاسبة للقطاع العام بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام الآتية:

- معيار المحاسبة للقطاع العام/46، القياس (2024)

جدول الفقرات المعدلة في معيار المحاسبة للقطاع العام 22

الفقرة المُعدلة	طبيعة التعديل	الإصدار الذي عُدلت بموجبه
32	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
47ز	فقرة جديدة	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)

الفهرس

الموضوع	الفقرة
تقديم	
الهدف	1
النطاق	14-2
التقارير القطاعية	8-7
الأسس الإحصائية للتقرير المالي	11-9
السياسات المحاسبية	14-12
تعريفات	22-15
منشآت قطاع الأعمال الحكومية	16
قطاع الحكومة العامة	22-17
قطاع الشركات المالية العامة	19
قطاع الشركات غير المالية العامة	22-20
السياسات المحاسبية	34-23
التفصيل الإضافي	34-33
الإفصاح	46-35
المطابقة مع القوائم المالية الموحدة	44-43
المطابقة مع الأسس الإحصائية للتقرير المالي	46-45
تاريخ السريان	48-47
الدراسة المرفقة بالمعيار	

تقديم

ورد معيار المحاسبة للقطاع العام 22 "الإفصاح عن المعلومات المالية حول قطاع الحكومة العامة" في الفقرات 1-48. وتتساوى جميع الفقرات في قوة النفاذ. ويجب أن يُقرأ معيار المحاسبة للقطاع العام 22 في سياق هدفه، وتقديم دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام، وإطار مفاهيم التقارير المالية ذات الغرض العام لجهات القطاع العام. ويوفر معيار المحاسبة للقطاع العام 3 "السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء" أساساً لاختيار وتطبيق السياسات المحاسبية في حال عدم وجود إرشادات صريحة.

روعي عند إعداد معيار المحاسبة للقطاع العام 22 أن يكون متوافقاً مع معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 22 (طبعة 2022) والتعديلات التي أُدخلت على معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 22 بموجب معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 46، *القياس المنشور* من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في مايو 2023، وأُقيي على تسلسل وأرقام فقرات المعيار كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام وذلك لسهولة المقارنة والتحديث مستقبلاً، وقد تم ايضاح الاختلافات عن معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام في الدراسة المرفقة بالمعيار.

تنطبق معايير المحاسبة للقطاع العام على البنود ذات الأهمية النسبية.

الهدف

1. يهدف هذا المعيار إلى تحديد متطلبات الإفصاح للحكومات التي تختار عرض المعلومات حول قطاع الحكومة العامة في قوائمها المالية الموحدة. ويمكن أن يعزز الإفصاح عن معلومات ملائمة حول قطاع الحكومة العامة من شفافية القوائم المالية بما يساعد على فهم أفضل للعلاقة بين الأنشطة السوقية والأنشطة غير السوقية للحكومة، وبين القوائم المالية والأسس الإحصائية للتقرير المالي.

النطاق

2. يتعين على الحكومة التي تُعد وتعرض قوائم مالية موحدة بموجب أساس الاستحقاق المحاسبي وتختار أن تفصح عن المعلومات المالية حول قطاع الحكومة العامة أن تقوم بذلك وفقاً لمتطلبات هذا المعيار.
3. تجمع الحكومات الأموال من الضرائب والتحويلات ومجموعة من الأنشطة السوقية وغير السوقية لتمويل الأنشطة الخدمية التي تقدمها. وتعمل الحكومات من خلال مجموعة من الجهات لتقديم السلع والخدمات لمواطنيها. وتعتمد بعض الجهات بشكل رئيس على الاعتمادات المالية أو المخصصات من الضرائب أو الإيرادات الحكومية الأخرى لتمويل أنشطة تقديم الخدمات، إلا أنها قد تنفذ أنشطة إضافية لتحقيق الإيرادات بما في ذلك الأنشطة التجارية في بعض الحالات. وقد تولد الجهات الأخرى أموالها بشكل رئيس أو جوهري من الأنشطة التجارية.
4. تقدم القوائم المالية لحكومة ما المُعدة وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام نظرة عامة على (أ) الأصول المسيطر عليها والالتزامات التي تتحملها الحكومة، (ب) وتكلفة الخدمات التي تقدمها الحكومة، و (ج) الضرائب والإيرادات الأخرى التي يُحصل عليها لتمويل تقديم تلك الخدمات. وتُعدّ القوائم المالية الخاصة بالحكومة، التي تقدم خدمات من خلال جهات مسيطر عليها، سواء كانت معتمدة بشكل رئيس على موازنة الحكومة لتمويل أنشطتها أم لا، قوائم مالية موحدة.
5. في بعض الدول، يمكن أيضاً إصدار قوائم مالية وموازنات خاصة بالحكومة، أو قطاعاتها، وفقاً للأسس الإحصائية في التقرير المالي. وتعكس هذه الأسس المتطلبات المتسقة والمستمدة من نظام الحسابات القومية، 2008 (SNA 2008) الذي أعدته الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى. وتركز هذه الأسس الإحصائية للتقرير المالي على تقديم المعلومات المالية حول قطاع الحكومة العامة. ويضم قطاع الحكومة العامة الجهات غير الهادفة للربح التي تقوم بأنشطة غير سوقية وتعتمد بشكل رئيس على الاعتمادات المالية أو المخصصات من موازنة الحكومة لتمويل أنشطة تقديم الخدمات (والتي يشار إليها فيما بعد بالجهات أو الأنشطة غير السوقية). وكذلك يجوز أن تقدم الأسس الإحصائية للتقرير المالي معلومات حول (أ) قطاع الشركات الحكومي الذي يعمل بشكل رئيس في أنشطة السوق (التي تتميز عادة بكونها قطاع الشركات المالية العامة وقطاع الشركات غير المالية العامة) (ب) وحول القطاع العام بمجمله. وقد حُدّدت الخصائص الرئيسة لقطاعي الشركات المالية العامة والشركات غير المالية العامة في الفقرتين 19 و20 من هذا المعيار.
6. توحد القوائم المالية الجهات المسيطر عليها فقط. مثل هذا الحصر لا يوجد في الأسس

الإحصائية للتقرير المالي. وفي بعض الدول، تسيطر الحكومة الوطنية على حكومات الولايات/المناطق والحكومات المحلية وعلى جهات الحكومة المحلية، وبالتالي توحد قوائمها المالية هذه المستويات من الحكومة، إلا أن ذلك لا ينطبق في دول أخرى. في جميع الدول، وبموجب الأسس الإحصائية للتقرير المالي، تدمج القطاعات الحكومية العامة التابعة لجميع مستويات الحكومة ولذا يتضمن قطاع الحكومة العامة في بعض الدول وحدات لا تشمل القوائم المالية توحيداً لها. ويتطلب هذا المعيار تفصيل القوائم المالية الموحدة للحكومة. وبالتالي فهو يحظر عرض أي جهة، كجزء من قطاع الحكومة العامة، لم تُؤدّد في القوائم المالية للحكومة.

التقارير القطاعية

7. يتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 18، *التقارير القطاعية* الإفصاح عن معلومات محددة حول الأنشطة التي تقوم بها الجهة لأداء الخدمات والموارد المخصصة لدعم هذه الأنشطة لأغراض المساءلة وصنع القرار. وبخلاف القطاعات التي كان التقرير عنها في الأسس الإحصائية للتقرير المالي، فإن القطاعات التي كان التقرير عنها وفقاً للمعيار 18، لا تقوم على التمييز بين الأنشطة السوقية وغير السوقية.
8. لا يغني الإفصاح عن المعلومات حول قطاع الحكومة العامة عن الحاجة لتقديم إفصاحات حول القطاعات وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 18. ذلك لأن المعلومات حول قطاع الحكومة العامة وحده لا يقدم تفاصيل كافية لتساعد المستخدمين على تقييم الأداء الماضي للجهة في سبيل تحقيق الأهداف الرئيسية لتقديم الخدمات، في حين تُحقّق تلك الأهداف من خلال جهات غير تابعة لقطاع الحكومة العامة. فعلى سبيل المثال، فإن تحديد قطاع الحكومة العامة كقطاع، لا يقدم معلومات حول أداء الحكومة في تحقيق أهدافها المتعلقة بالاتصالات أو الرعاية الصحية أو التعليم في حين تقدم الشركات الحكومية والشركات شبه الحكومية الخدمات المرتبطة بتلك الأهداف. ونظراً لأن قطاع الحكومة العامة هو جزء فرعي من الحكومة ككل، فإنه يجب أن تستبعد المعلومات المهمة إذا لم تعرض الحكومة معلومات قطاعية في قوائمها المالية الموحدة.

الأسس الإحصائية للتقرير المالي

9. تختلف أهداف القوائم المالية المُعدّة وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام وتلك التي تُعدّ وفقاً للأسس الإحصائية للتقرير المالي في بعض الجوانب. إذ تهدف القوائم المالية المُعدّة وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام إلى تقديم معلومات مفيدة لاتخاذ القرارات والتدليل على مساءلة الجهة عن الموارد المعهودة لها والتي تسيطر عليها. بينما تهدف القوائم المالية المُعدّة وفقاً للأسس الإحصائية للتقرير المالي إلى توفير معلومات ملائمة لتحليل وتقييم سياسات المالية العامة، لا سيما أداء قطاع الحكومة العامة والقطاع العام الأوسع في الدولة. إضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من أنه يمكن وصف الأسس الإحصائية لإعداد التقرير المالية بمصطلحات محاسبية، إلا أنها قد تختلف بطرق مهمة عن نظام المحاسبة المالية ذي الصلة الذي تأخذ منه معظم الإحصاءات المتعلقة بالشؤون المالية الحكومية. ومع ذلك، فهناك أوجه التشابه بين معايير المحاسبة للقطاع العام والأسس الإحصائية للتقرير المالي في معالجة المعاملات والأحداث. فعلى سبيل المثال، تطبق كل منهما أساس الاستحقاق المحاسبي كما يتناولان معاملات وأحداثاً متشابهة، ويتطلب كل منهما في بعض الجوانب نوعاً مشابهاً من هيكل إعداد التقارير.

10. في بعض الدول، يمكن أن يدعم الإفصاح عن معلومات مناسبة حول قطاع الحكومة العامة في القوائم المالية ويعزز اتخاذ القرارات والمساءلة بالنسبة لمستخدمي هذه القوائم. فعلى سبيل المثال، يتسق الإفصاح عن المعلومات حول قطاع الحكومة العامة مع تعزيز شفافية التقرير المالي كما سيساعد مستخدمي القوائم المالية على فهم ما يلي بشكل أفضل:
- أ. الموارد المخصصة لدعم أنشطة تقديم الخدمات من قبل قطاع الحكومة العامة، والأداء المالي للحكومة في تقديم تلك الخدمات؛ و
- ب. العلاقة بين قطاع الحكومة العامة وقطاعات الشركات وتأثير كل منها على الأداء المالي بصورة شاملة.
11. في الدول التي تُعد فيها القوائم المالية للحكومة وفقًا للأسس الإحصائية للتقرير المالي وتُنشر بشكل واسع؛ يشكل الإفصاح عن المعلومات حول قطاع الحكومة العامة في القوائم المالية حلقة وصل مفيدة بين القوائم المالية المُعدة وفقًا لمعايير المحاسبة للقطاع العام وتلك المُعدة وفقًا للأسس الإحصائية للتقرير المالي. وهذا سيساعد المستخدمين في مطابقة المعلومات المعروضة في القوائم المالية مع المعلومات المعروضة في التقارير الإحصائية. ويتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 24، *عرض معلومات الموازنة في القوائم المالية* أن تتضمن القوائم المالية مقارنة المبالغ المقدرة والفعالية على أساس يتسق مع الأساس المستخدم في الموازنة. وعند إعداد موازنات الحكومة لقطاعات الحكومة العامة بدلاً من الحكومة ككل، تكون المعلومات المالية حول قطاع الحكومة العامة المفصّل عنها وفقًا لهذا المعيار ذات صلة بالمقارنات المطلوبة في ذلك المعيار.

السياسات المحاسبية

12. يتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 3، *السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء* تطوير سياسات محاسبية للتأكد من أن القوائم المالية تقدم معلومات تستوفي عددًا من الخصائص النوعية. وقد يضيف جمع وعرض بيانات قطاع الحكومة العامة التي تلبّي الخصائص النوعية للمعلومات المقدمة في القوائم المالية ومتطلبات المراجعة ذات العلاقة، بشكل كبير، إلى عبء عمل معدي القوائم المالية والمراجعين في العديد من الدول، وقد يزيد من درجة تعقيد القوائم المالية. وسيكون هذا هو الحال على وجه الخصوص في الدول التي لا يُعد فيها حاليًا القوائم المالية بناءً على إفصاحات قطاع الحكومة العامة أو اشتغالها عليها، وفقًا للأسس الإحصائية للتقرير المالي. وعلاوة على ذلك، في بعض الدول قد لا يعتمد المستخدمون على القوائم المالية للحصول على معلومات حول قطاع الحكومة العامة. وفي تلك الدول، قد تكون التكاليف المرتبطة بإعداد وعرض إفصاحات قطاع الحكومة العامة كجزء من القوائم المالية أكبر من المنافع المرجوة منها. لذلك، يسمح هذا المعيار، دون إلزام، بالإفصاح عن المعلومات حول قطاع الحكومة العامة. ويُحدّد ما إذا كان سيتم الإفصاح عن المعلومات حول قطاع الحكومة العامة في القوائم المالية أم لا، من قبل الحكومة أو سلطة أخرى ذات اختصاص في كل دولة.
13. يتطلب هذا المعيار بأنه عند الإفصاح عن قطاع الحكومة العامة في القوائم المالية، فإنه يجب الإفصاح وفقًا للمتطلبات المبينة في هذا المعيار. وهذا يضمن وجود عرض مناسب لقطاع الحكومة العامة في القوائم المالية وأن تلبّي تلك الإفصاحات بشأن قطاع الحكومة العامة الخصائص النوعية للمعلومات المالية، بما في ذلك الملاءمة، والتعبير الموثوق، والقابلية للفهم، والتوقيت المناسب، والقابلية للمقارنة، والقابلية للتحقق منها.

14. تطبق معايير المحاسبة للقطاع العام عمومًا على جميع جهات القطاع العام. مع ذلك، من الممكن فقط الإفصاح عن عرض ذي معنى لقطاع الحكومة العامة في الحكومة -وليسست جهاتها الفردية المسيطر عليها. ولذلك، يحدد هذا المعيار متطلبات التطبيق من قبل الحكومة عند إعداد قوائم مالية موحدة على أساس الاستحقاق المحاسبي كما هو مبين في معايير المحاسبة للقطاع العام. وقد تشمل هذه الحكومات حكومات وطنية وحكومات ولايات/مناطق وحكومات محلية¹.

تعريفات

15. يستخدم المصطلح التالي في هذا المعيار بالمعنى المحدد قرينه:
قطاع الحكومة العامة يشمل هذا القطاع جميع الجهات التي تتكون منها الحكومة العامة كما هي معرفة في الأسس الإحصائية لإعداد القوائم المالية.
وفي هذا المعيار، تُستخدم المصطلحات المعرّفة في معايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى بالمعنى نفسه الذي وردت به في تلك المعايير، كما عُرضت هذه المصطلحات في قائمة المصطلحات المعرفة الواردة في نهاية دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام.

منشآت قطاع الأعمال الحكومية

16. [حذفت].

قطاع الحكومة العامة

17. بموجب الأسس الإحصائية للتقرير المالي، يشمل القطاع العام قطاع الحكومة العامة وقطاع الشركات المالية العامة وقطاع الشركات غير المالية العامة. ويجوز تحديد مجموعات فرعية إضافية ضمن القطاعات لأغراض إحصائية تحليلية.

18. يعرف *نظام الحسابات القومية 2008* قطاع الحكومة العامة بأنه يتألف من (أ) جميع وحدات الحكومة المركزية وحكومات الولايات والحكومات المحلية القائمة، (ب) وصناديق الضمان الاجتماعي على مستوى الحكومة، (ج) والمؤسسات غير الهادفة للربح وغير السوقية المسيطر عليها من قبل وحدات حكومية. وبموجب الأسس الإحصائية للتقرير المالي، يتضمن قطاع الحكومة العامة العمليات المركزية للحكومة وعادة ما يشمل جميع الجهات المقيمة غير الهادفة للربح وغير السوقية التي يتم تمويل عملياتها بشكل رئيس من قبل الحكومة والجهات الحكومية. وبالتالي، فإن تمويل هذه الجهات يستمد بشكل رئيس من اعتماد مالي وتوزيع الضرائب التي تحصلها الحكومة، وتوزيعات الأرباح من الشركات الحكومية والإيرادات الأخرى والقروض. ويتضمن قطاع الحكومة العامة عادة جهات مثل الوزارات والمحاكم القضائية والمؤسسات التعليمية العامة ووحدات الرعاية الصحية العامة وجهات حكومية أخرى. ولا يتضمن قطاع الحكومة العامة الشركات المالية العامة أو الشركات غير المالية العامة. ويتم الإفصاح عن معلومات قطاع الحكومة العامة في تلك الدول التي يُعَدُّ فيها تعزيز العلاقة بين معايير المحاسبة للقطاع العام والأسس الإحصائية للتقرير المالي أمرًا مفيدًا وملأماً

¹ إن معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام صممت بحيث تخاطب جميع الدول ولا تخاطب دولة واحدة بعينها، وهيكل الحكومة في المملكة مركزي.

لاحتياجات مستخدمي القوائم المالية. لذلك يتعين على الحكومات التي تختار تقديم إفصاحات حول قطاع الحكومة العامة أن تتأكد من اتساق المعلومات حول قطاع الحكومة العامة المضمنة في القوائم المالية مع تعريف قطاع الحكومة العامة وأي تفسيرات معتمدة له في الأسس الإحصائية للتقرير المالي في دولها.

قطاع الشركات المالية العامة

19. يشمل قطاع الشركات المالية العامة الشركات المالية المقيمة المسيطر عليها من قبل الحكومة وشبه الشركات والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تعمل بشكل رئيس في مجال الوساطة المالية وتقديم الخدمات المالية إلى السوق. ويتضمن هذا القطاع البنوك المسيطر عليها من قبل الحكومة، بما في ذلك البنوك المركزية، والمؤسسات المالية الحكومية الأخرى التي تزاوّل نشاطها على أساس سوقي.

قطاع الشركات غير المالية العامة

20. يشمل قطاع الشركات غير المالية العامة، الشركات غير المالية المقيمة المسيطر عليها من قبل الحكومة وشبه الشركات والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تنتج سلعاً أو خدمات غير مالية للسوق. ويتضمن هذا القطاع جهات مثل المرافق العامة وجهات أخرى تقوم بالمتاجرة بالسلع والخدمات.

21. تعرف الأسس الإحصائية للتقرير المالي:
أ. الشركات على أنها جهات نظامية ذات شخصية اعتبارية أُسّست لأغراض إنتاج سلع وخدمات للسوق؛ و
ب. أشباه الشركات على أنها مؤسسات غير منظمة أو خلاف ذلك أنشئت بشكل نظامي، إلا أنها تعمل كما لو كانت شركات؛ و
ج. المؤسسات غير الهادفة للربح على أنها جهات نظامية أو جهات أخرى تنتج أو توزع سلع وخدمات، إلا أنها لا تولد مكاسب مالية للجهة المسيطرة.

22. تتمتع جهات القطاع العام التجارية بخصائص مماثلة لخصائص شركة عامة أو شبه شركة عامة كما عُرّفت في الأسس الإحصائية للتقرير المالي. مع ذلك، قد لا يكون هناك تطابق بين جهات القطاع العام التجارية وقطاعي الشركات المالية العامة والشركات غير المالية العامة. على سبيل المثال، لا تُصنف جهة قطاع عام تجارية غير مقيمة على أنها شركة مالية عامة أو شركة غير مالية عامة.

السياسات المحاسبية

23. يجب الإفصاح عن المعلومات المالية حول قطاع الحكومة العامة بالتوافق مع السياسات المحاسبية المعتمدة في إعداد وعرض القوائم المالية الموحدة للحكومة باستثناء ما هو مطلوب في الفقرتين 24 و 25.

24. عند عرض المعلومات المالية حول قطاع الحكومة العامة، لا يجب على الجهات تطبيق متطلبات معيار المحاسبة للقطاع العام 35، *القوائم المالية الموحدة* فيما يتعلق بالجهات في قطاعي الشركات المالية العامة والشركات غير المالية العامة.

25. يجب على قطاع الحكومة العامة أن يثبت الاستثمار الخاص به في قطاعي الشركات المالية العامة والشركات غير المالية العامة على أنه أصل، ويجب أن تكون المحاسبة عن ذلك الأصل بالقيمة الدفترية لصافي أصول الجهات المستثمر بها.

26. يعكس هذا المعيار وجهة النظر القائلة بأنه يجب تفصيل القوائم المالية الموحدة للحكومة التي تختار الإفصاح عن المعلومات حول قطاع الحكومة العامة لعرض قطاع الحكومة العامة كقطاع واحد للحكومة المُعدة للقوائم المالية. وبالاتساق مع وجهة النظر هذه، يتطلب هذا المعيار أن تطبق نفس التعريفات ونفس متطلبات الإثبات والقياس والعرض التي تطبق عند إعداد القوائم المالية الموحدة على إفصاح قطاع الحكومة العامة، باستثناء واحد. ويتلخص ذلك الاستثناء في عدم تطبيق متطلبات معيار المحاسبة للقطاع العام 35 فيما يخص علاقة قطاع الحكومة العامة مع الجهات في قطاعي الشركات المالية العامة والشركات غير المالية العامة.
27. يتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 35 من الجهات المسيطرة إعداد قوائم مالية توضح الجهات المسيطر عليها على أساس كل بند على حدة. ويحتوي معيار المحاسبة للقطاع العام 35 أيضًا على (أ) نقاش مفصل لمفهوم السيطرة كما ينطبق على القطاع العام وعلى (ب) إرشادات حول تحديد ما إذا كانت السيطرة موجودة لأغراض للتقرير المالي. وبالاتساق مع متطلبات معيار المحاسبة للقطاع العام 35، ستُوجد الجهات في قطاعي الشركات المالية العامة والشركات غير المالية العامة كما عُرِّفت في الأسس الإحصائية للتقرير المالي التي تُعدُّ جهاتٍ مسيطرًا عليها من قبل الحكومة في القوائم المالية للحكومة.
28. تعبر القوائم المالية المُعدة بالاتساق مع الأسس الإحصائية للتقرير المالي عن تأثير قطاع الحكومة العامة على القطاع العام ككل و -في سياق نظام الحسابات القومية 2008 -على الاقتصاد الوطني. وبالاتساق مع ذلك التركيز، تتطلب الأسس الإحصائية للتقرير المالي أن تعرض القوائم المالية الخاصة بقطاع الحكومة العامة جهات القطاع العام خارج ذلك القطاع كاستثمارات في قطاعات أخرى. بالإضافة إلى ذلك، وبموجب الأسس الإحصائية للتقرير المالي، لا تُستبعد معاملات قطاع الحكومة العامة مع الجهات في قطاعات أخرى من قائمة العمليات الحكومية أو قائمة مماثلة.
29. ينتج عن تطبيق متطلبات التوحيد الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 35 على قطاع الحكومة العامة إعادة عرض القوائم المالية الموحدة للحكومة، بدلًا من القوائم المالية لقطاع الحكومة العامة.
30. لذلك، عند الإفصاح عن المعلومات المالية بشأن قطاع الحكومة العامة، تُستبعد الأرصدة والمعاملات بين الجهات ضمن قطاع الحكومة العامة وفقًا لمعيار المحاسبة للقطاع العام 35. مع ذلك، لا تُستبعد استبعاد الأرصدة والمعاملات بين جهات قطاع الحكومة العامة والجهات في قطاعات أخرى.
31. يتطلب هذا المعيار من قطاع الحكومة العامة إثبات استثماراته في الجهات بقطاعي الشركات المالية العامة والشركات غير المالية العامة بالقيمة الدفترية لصافي أصول تلك الجهات. ويضمن ذلك أن تعكس إفصاحات قطاع الحكومة العامة تفصيلًا للمعلومات المالية المعروضة في القوائم المالية الموحدة للحكومة والتي تشكل جزءًا منها. وبالاتساق مع كون قطاع الحكومة العامة تفصيلًا للقوائم المالية الموحدة للحكومة، يكون إثبات التغيرات في القيمة الدفترية لصافي أصول تلك الجهات بنفس الطريقة التي يكون بها الإثبات في القوائم المالية الموحدة للحكومة.
32. تتطلب الأسس الإحصائية للتقرير المالي إعادة تقييم جميع الأصول والالتزامات (باستثناء

القروض) إلى القيمة السوقية في كل تاريخ للقوائم المالية. وتتضمن معايير المحاسبة للقطاع العام متطلبات قياس مختلفة، وتتطلب أو تسمح باستخدام نموذج التكلفة التاريخية ونموذج القيمة الجارية لفئات معينة من الأصول والالتزامات. ولا تتطلب أن يُعاد تقييم جميع الأصول والالتزامات إلى القيم السوقية. لذلك، فإن قياس الأصول والالتزامات في إفصاح قطاع الحكومة العامة في القوائم المالية، بما في ذلك الاستثمار في قطاعي الشركات المالية العامة والشركات غير المالية العامة، قد يختلف عن أسس القياس المعتمدة في الأسس الإحصائية للتقرير المالي.

التفصيل الإضافي

33. في بعض الدول، قد تسيطر الحكومات الوطنية على حكومات المناطق و/أو الحكومات المحلية وبذلك سوف توحيد القوائم المالية للحكومة الوطنية مستويات مختلفة من الحكومة. إذا وحدت القوائم المالية مستويات مختلفة من الحكومة، يجوز تقديم تفصيل إضافي للقوائم المالية الموحدة وفقاً لمتطلبات هذا المعيار للإفصاح بشكل منفصل عن معلومات بشأن قطاع الحكومة العامة على كل مستوى من مستويات الحكومة.

34. ولا يتطلب هذا المعيار هذا التفصيل الإضافي. بالرغم من ذلك، يجوز عرضها لمساعدة المستخدمين على أن يفهموا بشكل أفضل العلاقة بين أنشطة قطاع الحكومة العامة لكل مستوى من مستويات الحكومة الموحدة في القوائم المالية، والعلاقة بين القوائم المالية والأسس الإحصائية للتقرير المالي في تلك الدول.

الإفصاح

35. يجب أن يتضمن الإفصاح فيما يخص قطاع الحكومة العامة على الأقل ما يلي:

- أ. الأصول حسب الفئات الرئيسية، مع إظهار الاستثمار للقطاعات الأخرى بشكل منفصل؛ و
- ب. الالتزامات حسب الفئات الرئيسية؛ و
- ج. صافي الأصول/حقوق الملكية؛ و
- د. مجموع زيادة ونقصان إعادة التقييم وبنود أخرى للإيرادات والمصروفات المثبتة بشكل مباشر في صافي الأصول/حقوق الملكية؛ و
- هـ. الإيراد حسب الفئات الرئيسية؛ و
- و. المصروفات حسب الفئات الرئيسية؛ و
- ز. الفائض أو العجز؛ و
- ح. التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية حسب الفئات الرئيسية؛ و
- ط. التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية؛ و
- ي. التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية.

ويجب ألا تكون طريقة عرض إفصاحات قطاع الحكومة العامة أبرز من القوائم المالية للحكومة المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام.

36. يحدد معيار المحاسبة للقطاع العام 1 مجموعة كاملة من القوائم المالية (على أساس الاستحقاق) مثل قائمة المركز المالي وقائمة الأداء المالي وقائمة التغيرات في صافي الأصول/حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية والسياسات المحاسبية وإيضاحات القوائم المالية.

37. يتطلب هذا المعيار الإفصاح عن الفئات الرئيسية للأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات

والتدفقات النقدية الظاهرة في القوائم المالية. ولا يحدد هذا المعيار الطريقة التي يجب بها إجراء إفصاحات قطاع الحكومة العامة. ويجوز للحكومات إذا التي تختار عمل إفصاحات عن قطاع الحكومة العامة وفقاً لهذا المعيار، أن تقدم مثل هذه الإفصاحات عن طريق (أ) الإفصاح في الإيضاحات أو (ب) الأعمدة المنفصلة في القوائم المالية (ج) أو بطريقة أخرى خلاف ذلك حسبما يُعَدُّ ملائماً في دولها. ومع ذلك، يجب ألا تكون طريقة عرض إفصاحات قطاع الحكومة العامة أبرز من القوائم المالية الموحدة للحكومة المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام.

38. من أجل مساعدة المستخدمين على فهم علاقة المعلومات المالية المعروضة لقطاع الحكومة العامة بالعمليات الحكومية، فإن الأسس الإحصائية للتقرير المالي تتطلب تفصيل مجموع المصروفات الحكومية والإفصاح عنها حسب الفئة بناءً على الطبيعة الاقتصادية للمصروفات أو حسب تصنيف وظائف الحكومة. ولا يتطلب هذا المعيار -ولا يحظر- أن تقوم الجهات التي تُفصح عن معلومات قطاع الحكومة العامة بعرض معلومات تفصيلية عن قطاع الحكومة العامة مصنفة حسب الطبيعة الاقتصادية أو بالاتساق مع أسس تصنيف وظائف الحكومة. وقد تكون تصنيفات وظائف الحكومة المعتمدة فيما يخص إفصاح قطاع الحكومة العامة مماثلة للتصنيفات المتبناة وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 18.

39. تُقدم الجهات أيضاً أية إفصاحات إضافية تكون ضرورية للمستخدمين من أجل فهم طبيعة المعلومات المعروضة.

40. يجب على الجهات التي تُعد إفصاح قطاع الحكومة العامة أن تفصح عن الجهات المهمة المسيطر عليها المُضمنة في قطاع الحكومة العامة وعن أي تغيرات في تلك الجهات من الفترة السابقة، إلى جانب توضيح الأسباب وراء عدم تضمين مثل هذه الجهات التي ضُمَّت سابقاً في قطاع الحكومة العامة.

41. يتطلب هذا المعيار من الجهات التي تختار الإفصاح عن المعلومات بشأن قطاع الحكومة العامة أن تُفصح عن قائمة بالجهات المهمة المسيطر عليها المُضمنة في قطاع الحكومة العامة. ويتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 35 من الجهات التي تُعد قوائم مالية موحدة أن تفصح عن قائمة بالجهات المهمة المسيطر عليها المُضمنة في القوائم المالية الموحدة. إن الإفصاح عن الجهات الموحدة في القوائم المالية وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 35 التي تُضمّن ت في قطاع الحكومة العامة ستساعد المستخدمين على فهم العلاقة بين المعلومات حول الحكومة وقطاع الحكومة العامة التابع لها وعلى فهم معلومات قطاع الحكومة العامة بطريقة أفضل.

42. وعلى نحو مماثل، فإن الإفصاح عن التغيرات في الجهات المسيطر عليها المُضمنة في قطاع الحكومة العامة ستمكن المستخدمين من مراقبة العلاقة بين القوائم المالية الموحدة ومعلومات قطاع الحكومة العامة مع مرور الزمن.

المطابقة مع القوائم المالية الموحدة

43. يجب مطابقة إفصاحات قطاع الحكومة العامة مع القوائم المالية الموحدة للحكومة، مع إظهار مبلغ التعديل بشكل منفصل على كل بند مناظر في تلك القوائم المالية.

44. يتطلب هذا المعيار مطابقة المبالغ المفصّل عنها فيما يخص قطاع الحكومة العامة مع

المبالغ المعادلة لها في القوائم المالية الموحدة للحكومة. وستقوم الجهات بعرض التعديل بشكل منفصل في مبلغ استثمار الأصل في قطاعي الشركات المالية العامة والشركات غير المالية العامة المحددة وفقاً للفقرة 23 والتعديلات على كل بند من البنود التي كان الإفصاح عنها بشكل منفصل وفقاً للفقرة 35. بالإضافة إلى ذلك، قد تفصح الجهات (دون إلزام بذلك) بشكل منفصل عن مبلغ التعديل على كل بند من البنود المنسوبة إلى قطاعي الشركات المالية العامة والشركات غير المالية العامة. ومن شأن هذه المطابقة أن تمكن الحكومة من الوفاء بواجباتها المتعلقة بالمساءلة بطريقة أفضل من خلال توضيح العلاقة بين مبالغ كل بند لقطاع الحكومة العامة مع المبلغ المجموع لذلك البند في القوائم المالية للحكومة.

المطابقة مع الأسس الإحصائية للتقرير المالي

45. لدى الأسس الإحصائية للتقرير المالي ومعايير المحاسبة للقطاع العام العديد من أوجه الشبه في معالجتها لمعاملات وأحداث محددة. مع ذلك، فإن هناك أيضاً اختلافات. فعلى سبيل المثال، وبالإضافة إلى الاختلافات في أسس قياس الأصول والالتزامات الموضحة في الفقرة 32 أعلاه، تعالج الأسس الإحصائية للتقرير المالي توزيعات الأرباح كمصروفات في حين تعالجها معايير المحاسبة للقطاع العام على أنها توزيعات. كما تميز الأسس الإحصائية للتقرير المالي أيضاً بين المعاملات والتدفقات الاقتصادية الأخرى في عرض المعلومات المالية التي لا تظهر حالياً في القوائم المالية الموحدة، وتركز على مقاييس معينة ذات علاقة بتحليل السياسة المالية مثل صافي الإقراض/الاقتراض، وفائض/عجز النقد.

46. لا يتطلب هذا المعيار مطابقة إفصاح قطاع الحكومة العامة في القوائم المالية الموحدة مع إفصاح قطاع الحكومة العامة بموجب الأسس الإحصائية للتقرير المالي. ويعود سبب ذلك إلى المخاوف المتعلقة بقابلية التطبيق وتكاليف ومنافع مثل هذا المتطلب في جميع الدول. مع ذلك، لا يمنع تضمين مثل هذه المطابقة من خلال الإفصاح في الإيضاحات.

تاريخ السريان

47. يجب على الجهة أن تطبق هذا المعيار على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2022 أو بعد ذلك التاريخ. ويشجع على التطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة هذا المعيار على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2022، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة.

47أ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 22].

47ب. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 22].

47ج. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 22].

47د. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 22].

47هـ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 22].

47و. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 22].

47ز. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 46، *القياس الصادر في 2024 الفقرة 32*. يجب على الجهة أن تطبق هذا التعديل على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويشجع على التطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة التعديل على فترة

تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 46 في الوقت نفسه.

48. عندما تُطبق الجهة معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق، حسبما هي مُعرّفة في معيار المحاسبة للقطاع العام 33، *تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة*، لأغراض التقرير المالي بعد تاريخ سريان هذا المعيار، فإن هذا المعيار ينطبق على القوائم المالية السنوية للجهة التي تغطي فترات تبدأ في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام أو بعد ذلك التاريخ.

الدراسة المرفقة

معايير المحاسبة للقطاع العام 22 "الإفصاح عن المعلومات المالية حول قطاع الحكومة العامة"

الموضوع
1. تقديم
2. تحليل نتائج الاستبيان والزيارات الميدانية فيما يتعلق بموضوع المعيار وأهم الجهات المتأثرة
3. أوجه الاختلاف بين معيار المحاسبة للقطاع العام 22 "الإفصاح عن المعلومات المالية حول قطاع الحكومة العامة" ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له
4. مقارنة بين معيار المحاسبة للقطاع العام 22 "الإفصاح عن المعلومات المالية حول قطاع الحكومة العامة" ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له
5. إرشادات التنفيذ

1. تقديم

تضمن نطاق عمل المرحلتين الأولى والثانية من مشروع تحول الجهات الحكومية إلى أساس الاستحقاق المحاسبي أن يُعَدَّ بيان بالموضوعات المحاسبية المقترح تغطيتها ومقارنتها بالموضوعات التي يغطيها دليل أهداف ومفاهيم و معايير المحاسبة للقطاع العام ، وتحديد أي موضوعات تتطلب إصدار معايير خاصة بها لم ترد في دليل أهداف ومفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام ، وأن يُعَدَّ دليل أهداف ومفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام المعدل بحيث يشمل معايير محاسبية محدثة وفقاً لمبدأ الاستحقاق، ومنبثقة من معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام ودليل إحصاءات مالية الحكومة، وأخذة بعين الاعتبار الموضوعات المحاسبية المذكورة وخصائص المملكة وشاملة لجميع أنشطة الجهات الحكومية في المملكة. وقد أعِدَّ البيان المذكور وعُرض على اللجنة الفنية للمشروع وقررت الموافقة عليه، ومن ضمن الموضوعات التي شملها البيان معيار الإفصاح عن المعلومات المالية حول قطاع الحكومة العامة.

وبهدف اقتراح معيار الإفصاح عن المعلومات المالية حول قطاع الحكومة العامة الملائم؛ أُجريت دراسة لمعيار الإفصاح عن المعلومات المالية حول قطاع الحكومة العامة الوارد في دليل معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (طبعة 2022) والتعديلات التي أُدخِلت على معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 22 بموجب معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 46، *القياس المنشور* من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في مايو 2023، وقد روعي عند إعداد معيار الإفصاح عن المعلومات المالية حول قطاع الحكومة العامة أن يكون متوافقاً مع معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 22 (طبعة 2022)، مع الإبقاء على تسلسل وأرقام فقرات المعيار كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام وذلك لسهولة المقارنة والتحديث مستقبلاً، وكذلك إيضاح الاختلافات عن معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام في القسمين (3) و(4) من هذه الدراسة.

2. تحليل نتائج الاستبيان والزيارات الميدانية فيما يتعلق بموضوع المعيار وأهم الجهات المتأثرة:

وفق الإجراءات المعتمدة للمشروع، وضمن مرحلة دراسة الوضع الحالي للجهات الحكومية، أعِدَّ استبيان إلكتروني ووُزِعَ على عدد 189 جهة، (استُلمت إجابات 154 جهة) كما رُتِّبَت زيارات ميدانية إلى عدد 14 جهة، تمثل صورة شاملة عن الجهات الحكومية المشمولة بميزانية الدولة بمختلف قطاعاتها. ولأن المعيار يتعلق بقطاع الحكومة العامة في عمومها، فهو لا يؤثر بشكل مباشر على الجهات الفردية. ويُعَدُّ موضوع المعيار من المعايير المهمة الواجب تغطيتها ضمن دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام نظرًا لضمان شمولية الدليل ولتكمال الترابط بين معايير المحاسبة الحكومية ودليل إحصاءات مالية الحكومة خاصة في ضوء توجه الدولة إلى تطبيق إحصاءات مالية الحكومة ضمن أهداف ومبادرات وزارة المالية بموجب برنامج التحول الوطني 2020.

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 22 "الإفصاح عن المعلومات المالية حول قطاع الحكومة العامة"
إصدار 2024م

3. أوجه الاختلاف بين معيار المحاسبة للقطاع العام 22 "الإفصاح عن المعلومات المالية حول قطاع الحكومة العامة" ومعايير المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له:

تضمن القسم (4) من هذه الدراسة مقارنة بين المعيار ومعايير المحاسبة الدولي للقطاع العام 22 "الإفصاح عن المعلومات المالية حول قطاع الحكومة العامة"، وقد روعي أن يكون معيار المحاسبة للقطاع العام متوافقاً مع نظيره الدولي، واستبدلت مسميات معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بمسميات معايير المحاسبة للقطاع العام المقابلة لها، وهناك تعديلات أخرى شملت ما يلي:

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
عُدل تاريخ سريان المعيار ليكون 31 ديسمبر 2022 كونه التاريخ المعتمد لتطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة.	47. يجب على الجهة أن تطبق هذا المعيار على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2022 أو بعد ذلك التاريخ. ويشجع على التطبيق الأبر. إذا طبقت الجهة هذا المعيار على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2022، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة.	47. An entity shall apply this Standard for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2008. Earlier application is encouraged. If an entity applies this Standard for a period beginning before January 1, 2008, it shall disclose that fact.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	47أ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 22].	47A. Paragraph 48 was amended by IPSAS 33, <i>First-time Adoption of Accrual Basis International Public Sector Accounting Standards (IPSASs)</i> issued in January 2015. An entity shall apply that amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2017. Earlier application is permitted. If an entity applies IPSAS 33 for a period beginning before January 1, 2017, the amendment shall also be applied for that earlier period.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	47ب. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 22].	47B. IPSAS 35, <i>Consolidated Financial Statements</i> issued in January 2015, amended paragraphs 24, 26, 27, 29, 30, and 41. An entity shall apply those amendments when it applies IPSAS 35.

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 22 "الإفصاح عن المعلومات المالية حول قطاع الحكومة العامة"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	47ج. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 22].	47C. Paragraph 13 was amended by <i>Improvements to IPSASs 2015</i> issued in April 2016. An entity shall apply this amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2017. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendment for a period beginning before January 1, 2017 it shall disclose that fact.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	47د. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 22].	47D. Paragraph 16 was deleted and paragraphs 3 and 22 were amended and by <i>The Applicability of IPSASs</i> , issued in April 2016. An entity shall apply those amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2018. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2018, it shall disclose that fact.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	47هـ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 22].	47E. Paragraph 37 was amended by <i>Improvements to IPSASs</i> , 2018, issued in October 2018. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2019. Earlier application is permitted.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	47و. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 22].	47F. Paragraphs 5, 18, and 28 were amended by <i>Improvements to IPSASs, 2021</i> , issued in January 2022. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2023. Earlier application is permitted.

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 46 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة. عُدل تاريخ سريان التعديلات ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة.	47ز. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 46، <i>القياس الصادر في 2024 الفقرة 32</i> . يجب على الجهة أن تطبق هذا التعديل على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُشجع على التطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة التعديل على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 46 في الوقت نفسه.	47G. Paragraph 32 was amended by IPSAS 46, <i>Measurement</i> , issued in May 2023. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2025. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendment for a period beginning before January 1, 2025, it shall disclose that fact and apply IPSAS 46 at the same time.

4. مقارنة بين معيار المحاسبة للقطاع العام 22 "الإفصاح عن المعلومات المالية حول قطاع الحكومة العامة" ومعايير المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له:

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		الهدف	Objective
	لا	1. يهدف هذا المعيار إلى تحديد متطلبات الإفصاح للحكومات التي تختار عرض المعلومات حول قطاع الحكومة العامة في قوائمها المالية الموحدة. ويمكن أن يعزز الإفصاح عن معلومات ملائمة حول قطاع الحكومة العامة من شفافية القوائم المالية بما يساعد على فهم أفضل للعلاقة بين الأنشطة السوقية والأنشطة غير السوقية للحكومة، وبين القوائم المالية والأسس الإحصائية للتقرير المالي.	1. The objective of this Standard is to prescribe disclosure requirements for governments that elect to present information about the general government sector (GGS) in their consolidated financial statements. The disclosure of appropriate information about the GGS of a government can enhance the transparency of financial reports, and provide for a better understanding of the relationship between the market and non-market activities of the government, and between financial statements and statistical bases of financial reporting.
		النطاق	Scope
	لا	2. يتعين على الحكومة التي تُعد وتعرض قوائم مالية موحدة بموجب أساس الاستحقاق المحاسبي وتختار أن تفصح عن المعلومات المالية حول قطاع الحكومة العامة أن تقوم بذلك وفقاً لمتطلبات هذا المعيار.	2. A government that prepares and presents consolidated financial statements under the accrual basis of accounting and elects to disclose financial information about the general government sector shall do so in accordance with the requirements of this Standard.
	لا	3. تجمع الحكومات الأموال من الضرائب والتحويلات ومجموعة من الأنشطة السوقية وغير السوقية لتمويل الأنشطة الخدمية التي تقدمها. وتعمل الحكومات من خلال مجموعة من الجهات لتقديم السلع والخدمات لمواطنيها. وتعتمد بعض الجهات بشكل رئيس على الاعتمادات المالية أو المخصصات من الضرائب أو الإيرادات الحكومية الأخرى لتمويل أنشطة تقديم الخدمات، إلا أنها قد تنفذ أنشطة	3. Governments raise funds from taxes, transfers, and a range of nonmarket and market activities to fund their service delivery activities. They operate through a variety of entities to provide goods and services to their constituents. Some entities rely primarily on appropriations or allocations from taxes or other government revenues to fund their service delivery activities, but may also undertake additional

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		إضافية لتحقيق الإيرادات بما في ذلك الأنشطة التجارية في بعض الحالات. وقد تولد الجهات الأخرى أموالها بشكل رئيس أو جوهري من الأنشطة التجارية.	revenue-generating activities, including commercial activities in some cases. Other entities may generate their funds primarily or substantially from commercial activities.
	لا	4. تقدم القوائم المالية لحكومة ما المُعدة وفقًا لمعايير المحاسبة للقطاع العام نظرة عامة على (أ) الأصول المسيطر عليها والالتزامات التي تتحملها الحكومة، (ب) وتكلفة الخدمات التي تقدمها الحكومة، و (ج) الضرائب والإيرادات الأخرى التي يُحصل عليها لتمويل تقديم تلك الخدمات. وتُعدّ القوائم المالية الخاصة بالحكومة، التي تقدم خدمات من خلال جهات مسيطر عليها، سواء كانت معتمدة بشكل رئيس على موازنة الحكومة لتمويل أنشطتها أم لا، قوائم مالية موحدة.	4. Financial statements for a government prepared in accordance with IPSASs provide an overview of (a) the assets controlled and liabilities incurred by the government, (b) the cost of services provided by the government, and (c) the taxation and other revenues generated to fund the provision of those services. Financial statements for a government, which delivers services through controlled entities, whether primarily dependent on the government budget to fund their activities or not, are consolidated financial statements.
	لا	5. في بعض الدول، يمكن أيضًا إصدار قوائم مالية وموازنات خاصة بالحكومة، أو قطاعاتها، وفقًا للأسس الإحصائية في التقرير المالي. وتعكس هذه الأسس المتطلبات المتسقة والمستمدة من نظام الحسابات القومية، 2008 (SNA 2008) الذي أعدته الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى. وتركز هذه الأسس الإحصائية للتقرير المالي على تقديم المعلومات المالية حول قطاع الحكومة العامة. ويضم قطاع الحكومة العامة الجهات غير الهادفة للربح التي تقوم بأنشطة غير سوقية وتعتمد بشكل	5. In some jurisdictions, financial statements and budgets for the government, or sectors thereof, may also be issued in accordance with statistical bases of financial reporting. These bases reflect requirements consistent with, and derived from, the <i>System of National Accounts, 2008</i> (2008 SNA) prepared by the United Nations and other international organizations. These statistical bases of financial reporting focus on the provision of financial information about the GGS. The GGS

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
comprises those non-profit entities that undertake nonmarket activities and rely primarily on appropriations or allocations from the government budget to fund their service delivery activities (hereafter referred to as nonmarket entities or activities). The statistical bases of financial reporting may also provide information about (a) the corporations sector of government that primarily engages in market activities (usually characterized as the public financial corporations (PFC) sector and the public nonfinancial corporations (PNFC) sector), and (b) the public sector as a whole. The major features of the PFC and PNFC sectors are outlined at paragraphs 19 and 20 of this Standard.	رئيس على الاعتمادات المالية أو المخصصات من موازنة الحكومة لتمويل أنشطة تقديم الخدمات (والتي يشار إليها فيما بعد بالجهات أو الأنشطة غير السوقية). وكذلك يجوز أن تقدم الأسس الإحصائية للتقرير المالي معلومات حول (أ) قطاع الشركات الحكومي الذي يعمل بشكل رئيس في أنشطة السوق (التي تتميز عادة بكونها قطاع الشركات المالية العامة وقطاع الشركات غير المالية العامة) (ب) وحول القطاع العام بمجمله. وقد حُدِّدَت الخصائص الرئيسة لقطاعي الشركات المالية العامة والشركات غير المالية العامة في الفقرتين 19 و20 من هذا المعيار.		
6. Financial statements consolidate only controlled entities. Such a limitation is not made in statistical bases of financial reporting. In some jurisdictions, a national government controls state/provincial and local government entities, and therefore its financial statements consolidate those levels of government, but in other jurisdictions they do not. In all jurisdictions, under statistical bases of financial reporting, the GGS of all levels of government are combined, so in some jurisdictions the GGS will include units that financial statements do not consolidate. This Standard disaggregates the consolidated financial statements of a government. Therefore, it prohibits the presentation, as part of	6. توحيد القوائم المالية الجهات المسيطر عليها فقط. مثل هذا الحصر لا يوجد في الأسس الإحصائية للتقرير المالي. وفي بعض الدول، تسيطر الحكومة الوطنية على حكومات الولايات/المناطق والحكومات المحلية وعلى جهات الحكومة المحلية، وبالتالي توحيد قوائمها المالية هذه المستويات من الحكومة، إلا أن ذلك لا ينطبق في دول أخرى. في جميع الدول، وبموجب الأسس الإحصائية للتقرير المالي، تدمج القطاعات الحكومية العامة التابعة لجميع مستويات الحكومة ولذا يتضمن قطاع الحكومة العامة في بعض الدول وحدات لا تشمل القوائم المالية توحيداً لها. ويتطلب هذا المعيار تفصيل القوائم المالية الموحدة للحكومة. وبالتالي فهو يحظر عرض أي جهة، كجزء من قطاع الحكومة العامة، لم تُوَحَّد في القوائم المالية للحكومة.	لا	

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
			the GGS, of any entity not consolidated within a government's financial statements.
		التقارير القطاعية	Segment Reporting
	لا	7. يتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 18، <i>التقارير القطاعية</i> الإفصاح عن معلومات محددة حول الأنشطة التي تقوم بها الجهة لأداء الخدمات والموارد المخصصة لدعم هذه الأنشطة لأغراض المساءلة وصنع القرار. وبخلاف القطاعات التي كان التقرير عنها في الأسس الإحصائية للتقرير المالي، فإن القطاعات التي كان التقرير عنها وفقاً للمعيار 18، لا تقوم على التمييز بين الأنشطة السوقية وغير السوقية.	7. IPSAS 18, <i>Segment Reporting</i> , requires the disclosure of certain information about the service delivery activities of the entity and the resources allocated to support those activities for accountability and decision-making purposes. Unlike the sectors reported under statistical bases of financial reporting, segments reported in accordance with IPSAS 18 are not based on a distinction between market and nonmarket activities.
	لا	8. لا يغني الإفصاح عن المعلومات حول قطاع الحكومة العامة عن الحاجة لتقديم إفصاحات حول القطاعات وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 18. ذلك لأن المعلومات حول قطاع الحكومة العامة وحده لا يقدم تفاصيل كافية لتساعد المستخدمين على تقويم الأداء الماضي للجهة في سبيل تحقيق الأهداف الرئيسية لتقديم الخدمات، في حين تُحقق تلك الأهداف من خلال جهات غير تابعة لقطاع الحكومة العامة. فعلى سبيل المثال، فإن تحديد قطاع الحكومة العامة كقطاع، لا يقدم معلومات حول أداء الحكومة في تحقيق أهدافها المتعلقة بالاتصالات أو الرعاية الصحية أو التعليم في حين تقدم الشركات الحكومية والشركات شبه الحكومية الخدمات المرتبطة بتلك الأهداف. ونظراً لأن قطاع الحكومة العامة هو جزء فرعي من الحكومة ككل، فإنه يجب أن تستبعد المعلومات المهمة إذا لم	8. The disclosure of information about the GGS does not replace the need to make disclosures about segments in accordance with IPSAS 18. This is because information about the GGS alone will not provide sufficient detail to enable users to evaluate the entity's past performance in achieving major service delivery objectives, when those objectives are achieved through non-GGS entities. For example, identifying the GGS as a segment will not provide information about a government's performance in achieving its telecommunication, healthcare or educational objectives, where government corporations or quasi-corporations deliver services related to those objectives. Because the GGS is only a subset of the government as a whole, important information would be omitted if a

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		تعرض الحكومة معلومات قطاعية في قوائمها المالية الموحدة.	government did not present segment information in respect of its consolidated financial statements.
		الأسس الإحصائية للتقرير المالي	Statistical Bases of Financial Reporting
	لا	9. تختلف أهداف القوائم المالية المُقدّدة وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام وتلك التي تُعدّ وفقاً للأسس الإحصائية للتقرير المالي في بعض الجوانب. إذ تهدف القوائم المالية المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام إلى تقديم معلومات مفيدة لاتخاذ القرارات والتدليل على مساءلة الجهة عن الموارد المعهودة لها والتي تسيطر عليها. بينما تهدف القوائم المالية المُقدّدة وفقاً للأسس الإحصائية للتقرير المالي إلى توفير معلومات ملائمة لتحليل وتقييم سياسات المالية العامة، لا سيما أداء قطاع الحكومة العامة والقطاع العام الأوسع في الدولة. إضافةً إلى ذلك، وعلى الرغم من أنه يمكن وصف الأسس الإحصائية لإعداد التقرير المالية بمصطلحات محاسبية، إلا أنها قد تختلف بطرق مهمة عن نظام المحاسبة المالية ذي الصلة الذي تأخذ منه معظم الإحصاءات المتعلقة بالشؤون المالية الحكومية. ومع ذلك، فهناك أوجه التشابه بين معايير المحاسبة للقطاع العام والأسس الإحصائية للتقرير المالي في معالجة المعاملات والأحداث. فعلى سبيل المثال، تطبق كل منهما أساس الاستحقاق المحاسبي كما يتناولن معاملات وأحداثاً متشابهة، ويتطلب كل منهما في بعض الجوانب نوعاً مشابهاً من هيكل إعداد التقارير.	9. The objectives of financial statements prepared in accordance with IPSASs and those prepared in accordance with statistical bases of financial reporting differ in some respects. The objectives of financial statements prepared in accordance with IPSASs are to provide information useful for decision making, and to demonstrate the accountability of the entity for the resources entrusted to it and which it controls. The purpose of financial statements prepared in accordance with statistical bases of financial reporting is to provide information suitable for analyzing and evaluating fiscal policy, especially the performance of the GGS and the broader public sector of any country. In addition, although statistical bases of financial reporting may be described in accounting terms, they might differ in important ways from the underlying financial accounting system from which most of the statistics about government finances will be derived. However, the IPSASs and the statistical bases of financial reporting also have many similarities in the treatment of transactions and events. For example, they adopt an accrual basis of accounting, deal with similar transactions

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
			and events, and in some respects require a similar type of report structure.
	لا	10. في بعض الدول، يمكن أن يدعم الإفصاح عن معلومات مناسبة حول قطاع الحكومة العامة في القوائم المالية ويعزز اتخاذ القرارات والمساءلة بالنسبة لمستخدمي هذه القوائم. فعلى سبيل المثال، يتسق الإفصاح عن المعلومات حول قطاع الحكومة العامة مع تعزيز شفافية التقرير المالي كما سيساعد مستخدمي القوائم المالية على فهم ما يلي بشكل أفضل: أ. الموارد المخصصة لدعم أنشطة تقديم الخدمات من قبل قطاع الحكومة العامة، والأداء المالي للحكومة في تقديم تلك الخدمات؛ و ب. العلاقة بين قطاع الحكومة العامة وقطاعات الشركات وتأثير كل منها على الأداء المالي بصورة شاملة.	10. In some jurisdictions, the disclosure of appropriate information about the GGS in financial statements can support and enhance the decision making of, and accountability to, users of those statements. For example, disclosure of information about the GGS is consistent with enhanced transparency of financial reporting, and will assist users of the financial statements to better understand: a. The resources allocated to support the service delivery activities by the GGS, and the government's financial performance in delivering those services; and b. The relationship between the GGS and the corporations sectors, and the impact each has on overall financial performance.
	لا	11. في الدول التي تُعد فيها القوائم المالية للحكومة وفقاً للأسس الإحصائية للتقرير المالي وتُنشر بشكل واسع؛ يشكل الإفصاح عن المعلومات حول قطاع الحكومة العامة في القوائم المالية حلقة وصل مفيدة بين القوائم المالية المُعدة وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام وتلك المُعدة وفقاً للأسس الإحصائية للتقرير المالي. وهذا سيساعد المستخدمين في مطابقة المعلومات المعروضة في القوائم المالية مع المعلومات المعروضة في التقارير الإحصائية. ويتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 24، عرض معلومات الموازنة في القوائم	11. In those jurisdictions where financial statements for the government are prepared in accordance with statistical bases of financial reporting and widely published, the disclosure of information about the GGS in financial statements will form a useful link between the financial statements prepared in accordance with IPSASs and those prepared in accordance with statistical bases of financial reporting. This will assist users in reconciling information presented in financial statements to information presented in statistical reports. IPSAS

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		المالية أن تتضمن القوائم المالية مقارنة المبالغ المقدرة والفعلية على أساس يتسق مع الأساس المستخدم في الموازنة. وعند إعداد موازنات الحكومة لقطاعات الحكومة العامة بدلاً من الحكومة ككل، تكون المعلومات المالية حول قطاع الحكومة العامة المفصّل عنها وفقاً لهذا المعيار ذات صلة بالمقارنات المطلوبة في ذلك المعيار.	24, Presentation of Budget Information in Financial Statements, requires that financial statements include a comparison of budget and actual amounts on a basis consistent with that adopted for the budget. Where government budgets are prepared for the GGS rather than the government as a whole, financial information about the GGS disclosed in accordance with this Standard will be relevant to the comparisons required by that IPSAS.
		السياسات المحاسبية	Accounting Policies
	لا	12. يتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 3، السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء تطوير سياسات محاسبية للتأكد من أن القوائم المالية تقدم معلومات تستوفي عدداً من الخصائص النوعية. وقد يضيف جمع وعرض بيانات قطاع الحكومة العامة التي تلي الخصائص النوعية للمعلومات المقدمة في القوائم المالية ومتطلبات المراجعة ذات العلاقة، بشكل كبير، إلى عبء عمل معدي القوائم المالية والمراجعين في العديد من الدول، وقد يزيد من درجة تعقيد القوائم المالية. وسيكون هذا هو الحال على وجه الخصوص في الدول التي لا يُعد فيها حالياً القوائم المالية بناءً على إفصاحات قطاع الحكومة العامة أو اشتمالها عليها، وفقاً للأسس الإحصائية للتقرير المالي. وعلاوة على ذلك، في بعض الدول قد لا يعتمد المستخدمون على القوائم المالية للحصول على معلومات حول قطاع الحكومة العامة. وفي تلك الدول، قد تكون التكاليف المرتبطة بإعداد وعرض إفصاحات قطاع	12. IPSAS 3, <i>Accounting Policies, Changes in Accounting Estimates and Errors</i> requires the development of accounting policies to ensure that the financial statements provide information that meets a number of qualitative characteristics. The compilation and presentation of GGS data that satisfy the qualitative characteristics of information provided in financial statements and related audit requirements may add significantly to the workload of preparers and auditors in many jurisdictions, and may increase the complexity of the financial statements. This will be particularly so in jurisdictions where financial statements based on, or incorporating, GGS disclosures in accordance with statistical bases of financial reporting are not currently prepared. In addition, in some jurisdictions, users may not be dependent on financial statements for information about the GGS.

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
In those jurisdictions, the costs involved in preparing and presenting GGS disclosures as part of the financial statements may be greater than their benefit. Therefore, this Standard allows, but does not require, the disclosure of information about the GGS. Whether or not disclosure of information about the GGS will be made in financial statements will be determined by the government or other appropriate authority in each jurisdiction.	الحكومة العامة كجزء من القوائم المالية أكبر من المنافع المرجوة منها. لذلك، يسمح هذا المعيار، دون إلزام، بالإفصاح عن المعلومات حول قطاع الحكومة العامة. ويُحدّد ما إذا كان سيتم الإفصاح عن المعلومات حول قطاع الحكومة العامة في القوائم المالية أم لا، من قبل الحكومة أو سلطة أخرى ذات اختصاص في كل دولة.		
13. This standard requires that when disclosures about the GGS are made in financial statements, those disclosures are to be made in accordance with the requirements prescribed in this Standard. This will ensure that an appropriate representation of the GGS is made in the financial statements, and that disclosures about the GGS satisfy the qualitative characteristics of financial information, which are relevance, faithful representation, understandability, timeliness, comparability, and verifiability.	13. يتطلب هذا المعيار بأنه عند الإفصاح عن قطاع الحكومة العامة في القوائم المالية، فإنه يجب الإفصاح وفقاً للمتطلبات المبينة في هذا المعيار. وهذا يضمن وجود عرض مناسب لقطاع الحكومة العامة في القوائم المالية وأن تلبى تلك الإفصاحات بشأن قطاع الحكومة العامة الخصائص النوعية للمعلومات المالية، بما في ذلك الملاءمة، والتعبير الموثوق، والقابلية للفهم، والتوقيت المناسب، والقابلية للمقارنة، والقابلية للتحقق منها.	لا	
14. IPSASs generally apply to all public sector entities. However, it is only possible to disclose a meaningful representation of the GGS for a government– not its individual controlled entities. Therefore, this Standard specifies requirements for application only by governments that prepare consolidated financial statements under the accrual basis of accounting as prescribed by IPSASs. These	14. تطبق معايير المحاسبة للقطاع العام عمومًا على جميع جهات القطاع العام. مع ذلك، من الممكن فقط الإفصاح عن عرض ذي معنى لقطاع الحكومة العامة في الحكومة -وليست جهاتها الفردية المسيطر عليها. ولذلك، يحدد هذا المعيار متطلبات التطبيق من قبل الحكومة عند إعداد قوائم مالية موحدة على أساس الاستحقاق المحاسبي كما هو مبين في معايير المحاسبة للقطاع العام. وقد تشمل هذه الحكومات حكومات وطنية وحكومات	لا	

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		ولايات/مناطق وحكومات محلية.	governments may include national, state/provincial, and local governments.
	لا	تعريفات	Definitions
	لا	15. يستخدم المصطلح التالي في هذا المعيار بالمعنى المحدد قرينه: <u>قطاع الحكومة العامة</u> يشمل هذا القطاع جميع الجهات التي تتكون منها الحكومة العامة كما هي معرفة في الأسس الإحصائية لإعداد القوائم المالية. وفي هذا المعيار، تُستخدم المصطلحات المعروفة في معايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى بالمعنى نفسه الذي وردت به في تلك المعايير، كما عُرضت هذه المصطلحات في قائمة المصطلحات المعرفة الواردة في نهاية دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام.	15. The following term is used in this Standard with the meaning specified: The <u>General Government Sector</u> comprises all organizational entities of the general government as defined in statistical bases of financial reporting. Terms defined in other IPSASs are used in this Standard with the same meaning as in those Standards, and are reproduced in the Glossary of Defined Terms published separately.
	لا	منشآت قطاع الأعمال الحكومية	Government Business Enterprises (GBEs)
	لا	16. [محذفت].	16. [Deleted].
	لا	قطاع الحكومة العامة	General Government Sector
	لا	17. بموجب الأسس الإحصائية للتقرير المالي، يشمل القطاع العام قطاع الحكومة العامة وقطاع الشركات المالية العامة وقطاع الشركات غير المالية العامة. ويجوز تحديد مجموعات فرعية إضافية ضمن القطاعات لأغراض إحصائية تحليلية.	17. Under statistical bases of financial reporting, the public sector comprises the GGS, PFC, and PNFC sector. Additional subgroups within these sectors may be identified for statistical analytical purposes.
	لا	18. يعرف نظام الحسابات القومية 2008 قطاع الحكومة العامة بأنه يتألف من (أ) جميع وحدات الحكومة المركزية وحكومات الولايات والحكومات المحلية القائمة، (ب) وصناديق الضمان الاجتماعي على مستوى الحكومة، (ج) والمؤسسات غير	18. The GGS is defined in the 2008 SNA as consisting of (a) all resident central, state, and local government units, (b) social security funds at each level of government, and (c) nonmarket non-profit institutions controlled by government units. Under

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 22 "الإفصاح عن المعلومات المالية حول قطاع الحكومة العامة"
إصدار 2024م

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
statistical bases of financial reporting, the GGS encompasses the central operations of government, and typically includes all those resident nonmarket non-profit entities that have their operations funded primarily by the government and government entities. As such, the financing of these entities is sourced primarily from appropriation or allocation of the government's taxes, dividends from government corporations, other revenues, and borrowings. The GGS typically includes entities such as government departments, law courts, public educational institutions, public health care units, and other government agencies. The GGS does not include PFCs or PNFs. Disclosure of GGS information will be made in those jurisdictions where strengthening the link between IPSASs and statistical bases of financial reporting is considered useful and relevant to users of financial statements. Governments electing to make GGS disclosures will therefore need to ensure that the information about the GGS included in the financial statements is consistent with the definition of GGS, and any interpretations thereof, adopted for statistical bases of financial reporting in their jurisdiction.	الهادفة للربح وغير السوقية المسيطر عليها من قبل وحدات حكومية. وبموجب الأسس الإحصائية للتقرير المالي، يتضمن قطاع الحكومة العامة العمليات المركزية للحكومة وعادة ما يشمل جميع الجهات المقيمة غير الهادفة للربح وغير السوقية التي يتم تمويل عملياتها بشكل رئيس من قبل الحكومة والجهات الحكومية. وبالتالي، فإن تمويل هذه الجهات يستمد بشكل رئيس من اعتماد مالي وتوزيع الضرائب التي تحصلها الحكومة، وتوزيعات الأرباح من الشركات الحكومية والإيرادات الأخرى والقروض. ويتضمن قطاع الحكومة العامة عادة جهات مثل الوزارات والمحاكم القضائية والمؤسسات التعليمية العامة ووحدات الرعاية الصحية العامة وجهات حكومية أخرى. ولا يتضمن قطاع الحكومة العامة الشركات المالية العامة أو الشركات غير المالية العامة. ويتم الإفصاح عن معلومات قطاع الحكومة العامة في تلك الدول التي يُعَدُّ فيها تعزيز العلاقة بين معايير المحاسبة للقطاع العام والأسس الإحصائية للتقرير المالي أمراً مفيداً وملئماً لاحتياجات مستخدمي القوائم المالية. لذلك يتعين على الحكومات التي تختار تقديم إفصاحات حول قطاع الحكومة العامة أن تتأكد من اتساق المعلومات حول قطاع الحكومة العامة المضمنة في القوائم المالية مع تعريف قطاع الحكومة العامة وأي تفسيرات معتمدة له في الأسس الإحصائية للتقرير المالي في دولها.		
<i>Public Financial Corporations Sector</i>	<i>قطاع الشركات المالية العامة</i>	لا	
19. The PFC sector comprises resident government-controlled financial corporations, quasi-	19. يشمل قطاع الشركات المالية العامة الشركات المالية المقيمة المسيطر عليها من قبل الحكومة	لا	

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		وشبه الشركات والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تعمل بشكل رئيس في مجال الوساطة المالية وتقديم الخدمات المالية إلى السوق. ويتضمن هذا القطاع البنوك المسيطر عليها من قبل الحكومة، بما في ذلك البنوك المركزية، والمؤسسات المالية الحكومية الأخرى التي تزاوّل نشاطها على أساس سوقي.	corporations, and non-profit institutions that primarily engage in financial intermediation and the provision of financial services for the market. Included within this sector are government-controlled banks, including central banks, and other government financial institutions that operate on a market basis.
	لا	قطاع الشركات غير المالية العامة	<i>Public Non-Financial Corporations Sector</i>
	لا	20. يشمل قطاع الشركات غير المالية العامة، الشركات غير المالية المقيمة المسيطر عليها من قبل الحكومة وشبه الشركات والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تنتج سلعاً أو خدمات غير مالية للسوق. ويتضمن هذا القطاع جهات مثل المرافق العامة وجهات أخرى تقوم بالمتاجرة بالسلع والخدمات.	20. The PNFC sector comprises resident government-controlled non-financial corporations, quasi-corporations, and non-profit institutions that produce goods or nonfinancial services for the market. Included within this sector are entities such as publicly owned utilities and other entities that trade in goods and services.
	لا	21. تعرف الأسس الإحصائية للتقرير المالي: أ. الشركات على أنها جهات نظامية ذات شخصية اعتبارية أُسست لأغراض إنتاج سلع وخدمات للسوق؛ و ب. أشباه الشركات على أنها مؤسسات غير منظمة أو خلاف ذلك أنشئت بشكل نظامي، إلا أنها تعمل كما لو كانت شركات؛ و ج. المؤسسات غير الهادفة للربح على أنها جهات نظامية أو جهات أخرى تنتج أو توزع سلع وخدمات، إلا أنها لا تولد مكاسب مالية للجهة المسيطرة.	21. Statistical bases of financial reporting define: a. Corporations as legal entities created for the purpose of producing goods and services for the market; b. Quasi-corporations as enterprises that are not incorporated or otherwise legally established, but function as if they were corporations; and c. Nonprofit institutions as legal or other entities that produce or distribute goods and services, but which do not generate financial gain for their controlling entity.

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 22 "الإفصاح عن المعلومات المالية حول قطاع الحكومة العامة"
إصدار 2024م

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
22. Commercial public sector entities have similar characteristics to a public corporation or public quasi-corporation, as defined in statistical bases of financial reporting. However, there may not be an identical mapping of these public sector entities and the PFC and PNFC sectors. For example, a commercial public sector entity that is not resident would not be classified as a PFC or a PNFC.	22. تتمتع جهات القطاع العام التجارية بخصائص مماثلة لخصائص شركة عامة أو شبه شركة عامة كما عُرِّفت في الأسس الإحصائية للتقرير المالي. مع ذلك، قد لا يكون هناك تطابق بين جهات القطاع العام التجارية وقطاعي الشركات المالية العامة والشركات غير المالية العامة. على سبيل المثال، لا تُصنف جهة قطاع عام تجارية غير مقيمة على أنها شركة مالية عامة أو شركة غير مالية عامة.	لا	
Accounting Policies	السياسات المحاسبية	لا	
23. Financial information about the GGS shall be disclosed in conformity with the accounting policies adopted for preparing and presenting the consolidated financial statements of the government, except as required by paragraphs 24 and 25.	23. يجب الإفصاح عن المعلومات المالية حول قطاع الحكومة العامة بالتوافق مع السياسات المحاسبية المعتمدة في إعداد وعرض القوائم المالية الموحدة للحكومة باستثناء ما هو مطلوب في الفقرتين 24 و25.	لا	
24. In presenting financial information about the GGS, entities shall not apply the requirements of IPSAS 35, <i>Consolidated Financial Statements</i> , in respect of entities in the PFCs and public NFCS sectors.	24. عند عرض المعلومات المالية حول قطاع الحكومة العامة، لا يجب على الجهات تطبيق متطلبات معيار المحاسبة للقطاع العام 35، <i>القوائم المالية الموحدة</i> فيما يتعلق بالجهات في قطاعي الشركات المالية العامة والشركات غير المالية العامة.	لا	
25. The GGS shall recognize its investment in the PFC and public NFCS sectors as an asset, and shall account for that asset at the carrying amount of the net assets of its investees.	25. يجب على قطاع الحكومة العامة أن يثبت الاستثمار الخاص به في قطاعي الشركات المالية العامة والشركات غير المالية العامة على أنه أصل، ويجب أن تكون المحاسبة عن ذلك الأصل بالقيمة الدفترية لصافي أصول الجهات المستثمر بها.	لا	
26. This Standard reflects the view that the consolidated financial statements of a government that elects to disclose information about the GGS	26. يعكس هذا المعيار وجهة النظر الفائلة بأنه يجب تفصيل القوائم المالية الموحدة للحكومة التي تختار الإفصاح عن المعلومات حول قطاع الحكومة العامة	لا	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 22 "الإفصاح عن المعلومات المالية حول قطاع الحكومة العامة"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		لعرض قطاع الحكومة العامة كقطاع واحد للحكومة المُعدة للقوائم المالية. وبالاتساق مع وجهة النظر هذه، يتطلب هذا المعيار أن تطبق نفس التعريفات ونفس متطلبات الإثبات والقياس والعرض التي تطبق عند إعداد القوائم المالية الموحدة على إفصاح قطاع الحكومة العامة، باستثناء واحد. ويتلخص ذلك الاستثناء في عدم تطبيق متطلبات معيار المحاسبة للقطاع العام 35 فيما يخص علاقة قطاع الحكومة العامة مع الجهات في قطاعي الشركات المالية العامة والشركات غير المالية العامة.	are to be disaggregated to present the GGS as one sector of the government reporting entity. Consistent with this view, this Standard requires that the same definitions and the same recognition, measurement, and presentation requirements that are applied when preparing the consolidated financial statements are also applied to the GGS disclosures, with one exception. That exception is that the requirements of IPSAS 35 are not applied in respect of the relationship of the GGS sector with entities in the PFC and PNFC sectors.
	لا	27. يتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 35 من الجهات المسيطرة إعداد قوائم مالية توحد الجهات المسيطر عليها على أساس كل بند على حدة. ويحتوي معيار المحاسبة للقطاع العام 35 أيضًا على (أ) نقاش مفصل لمفهوم السيطرة كما ينطبق على القطاع العام وعلى (ب) إرشادات حول تحديد ما إذا كانت السيطرة موجودة لأغراض للتقرير المالي. وبالاتساق مع متطلبات معيار المحاسبة للقطاع العام 35، ستُؤدّد الجهات في قطاعي الشركات المالية العامة والشركات غير المالية العامة كما عُرِّفت في الأسس الإحصائية للتقرير المالي التي تُعدّ جهاتٍ مسيطرةً عليها من قبل الحكومة في القوائم المالية للحكومة.	27. IPSAS 35 requires controlling entities to prepare financial statements that consolidate controlled entities on a line-by-line basis. IPSAS 35 also contains (a) detailed discussion of the concept of control as it applies in the public sector, and (b) guidance on determining whether control exists for financial reporting purposes. Consistent with the requirements of IPSAS 35, entities in the PFC and PNFC sectors, as defined in statistical bases of financial reporting, that are controlled entities of the government will be consolidated in the government's financial statements.
	لا	28. تعبر القوائم المالية المُعدة بالاتساق مع الأسس الإحصائية للتقرير المالي عن تأثير قطاع الحكومة العامة على القطاع العام ككل و -في سياق نظام الحسابات القومية 2008- على الاقتصاد الوطني. وبالاتساق مع ذلك التركيز، تتطلب الأسس	28. Financial statements prepared consistent with statistical bases of financial reporting portray the impact of the GGS on the public sector as a whole and, in the context of the 2008 SNA, on a national economy. Consistent with that focus, statistical

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 22 "الإفصاح عن المعلومات المالية حول قطاع الحكومة العامة"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		الإحصائية للتقرير المالي أن تعرض القوائم المالية الخاصة بقطاع الحكومة العامة جهات القطاع العام خارج ذلك القطاع كاستثمارات في قطاعات أخرى. بالإضافة إلى ذلك، وبموجب الأسس الإحصائية للتقرير المالي، لا تُستبعد معاملات قطاع الحكومة العامة مع الجهات في قطاعات أخرى من قائمة العمليات الحكومية أو قائمة مماثلة.	bases of financial reporting require the GGS financial statements to present public sector entities outside that sector as investments in other sectors. In addition, under statistical bases of financial reporting, transactions of the GGS with entities in other sectors are not eliminated from the statement of government operations or a similar statement.
	لا	29. ينتج عن تطبيق متطلبات التوحيد الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 35 على قطاع الحكومة العامة إعادة عرض القوائم المالية الموحدة للحكومة، بدلاً من القوائم المالية لقطاع الحكومة العامة.	29. To apply the IPSAS 35 requirements for consolidation to the GGS would result in the representation of the consolidated financial statements of a government, rather than the GGS financial statements.
	لا	30. لذلك، عند الإفصاح عن المعلومات المالية بشأن قطاع الحكومة العامة، تُستبعد الأرصدة والمعاملات بين الجهات ضمن قطاع الحكومة العامة وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 35. مع ذلك، لا تُستبعد استبعاد الأرصدة والمعاملات بين جهات قطاع الحكومة العامة والجهات في قطاعات أخرى.	30. Therefore, in disclosing financial information about the GGS, balances and transactions between entities within the GGS are eliminated in accordance with IPSAS 35. However, balances and transactions between entities in the GGS and entities in other sectors are not eliminated.
	لا	31. يتطلب هذا المعيار من قطاع الحكومة العامة إثبات استثماراته في الجهات بقطاعي الشركات المالية العامة والشركات غير المالية العامة بالقيمة الدفترية لصافي أصول تلك الجهات. ويضمن ذلك أن تعكس إفصاحات قطاع الحكومة العامة تفصيلاً للمعلومات المالية المعروضة في القوائم المالية الموحدة للحكومة والتي تشكل جزءاً منها. وبالتساق مع كون قطاع الحكومة العامة تفصيلاً للقوائم المالية الموحدة للحكومة، يكون إثبات	31. This Standard requires the GGS sector to recognize its investment in entities in the PFC or PNFC sectors at the carrying amount of the net assets of those entities. This will ensure that the GGS disclosures reflect a disaggregation of financial information presented in the consolidated financial statements of the government of which it is a part. Consistent with the GGS being a disaggregation of the consolidated financial statements of a government,

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		التغيرات في القيمة الدفترية لصافي أصول تلك الجهات بنفس الطريقة التي يكون بها الإثبات في القوائم المالية الموحدة للحكومة.	changes in the carrying amount of the net assets of those entities will be recognized in the same manner as they are recognized in the consolidated financial statements of a government.
	لا	32. تتطلب الأسس الإحصائية للتقرير المالي إعادة تقييم جميع الأصول والالتزامات (باستثناء القروض) إلى القيمة السوقية في كل تاريخ للقوائم المالية. وتتضمن معايير المحاسبة للقطاع العام متطلبات قياس مختلفة، وتتطلب أو تسمح باستخدام نموذج التكلفة التاريخية ونموذج القيمة الجارية لفئات معينة من الأصول والالتزامات. ولا تتطلب أن يُعاد تقييم جميع الأصول والالتزامات إلى القيم السوقية. لذلك، فإن قياس الأصول والالتزامات في إفصاح قطاع الحكومة العامة في القوائم المالية، بما في ذلك الاستثمار في قطاعي الشركات المالية العامة والشركات غير المالية العامة، قد يختلف عن أسس القياس المعتمدة في الأسس الإحصائية للتقرير المالي.	32. Statistical bases of reporting require all assets and liabilities (except loans) to be revalued to market value at each reporting date. IPSASs include different measurement requirements, and require or permit a historical cost and current value model for certain classes of assets and liabilities. They do not require all assets and liabilities to be revalued to market value. Therefore, the measurement of assets and liabilities in the GGS disclosures in the financial statements, including the investment in the PFC and PNFC sectors, may differ from the measurement basis adopted in statistical bases of reporting.
	لا	التفصيل الإضافي	Further Disaggregation
	لا	33. في بعض الدول، قد تسيطر الحكومات الوطنية على حكومات المناطق و/أو الحكومات المحلية وبذلك سوف توحيد القوائم المالية للحكومة الوطنية مستويات مختلفة من الحكومة. إذا وحدت القوائم المالية مستويات مختلفة من الحكومة، يجوز تقديم تفصيل إضافي للقوائم المالية الموحدة وفقاً لمتطلبات هذا المعيار للإفصاح بشكل منفصل عن معلومات بشأن قطاع الحكومة العامة على كل مستوى من مستويات الحكومة.	33. In some jurisdictions, national governments may control provincial and/or local governments and, consequently, the national government's financial statements will consolidate different levels of government. If financial statements consolidate different levels of government, further disaggregation of the consolidated financial statements may occur in accordance with the requirements of this Standard to separately

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
			disclose information about the GGS at each level of government.
	لا	34. ولا يتطلب هذا المعيار هذا التفصيل الإضافي. بالرغم من ذلك، يجوز عرضها لمساعدة المستخدمين على أن يفهموا بشكل أفضل العلاقة بين أنشطة قطاع الحكومة العامة لكل مستوى من مستويات الحكومة الموحدة في القوائم المالية، والعلاقة بين القوائم المالية والأسس الإحصائية للتقرير المالي في تلك الدول.	34. This further disaggregation is not required by this Standard. However, it may be presented to further assist users to better understand the relationship between the GGS activities of each level of government consolidated in the financial statements, and the relationship between financial statements and the statistical bases of financial reporting in those jurisdictions.
	لا	الإفصاح	Disclosures
	لا	35. يجب أن يتضمن الإفصاح فيما يخص قطاع الحكومة العامة على الأقل ما يلي: أ. الأصول حسب الفئات الرئيسة، مع إظهار الاستثمار للقطاعات الأخرى بشكل منفصل؛ و ب. الالتزامات حسب الفئات الرئيسة؛ و ج. صافي الأصول/حقوق الملكية؛ و د. مجموع زيادة ونقصان إعادة التقييم وبنود أخرى للإيرادات والمصروفات المثبتة بشكل مباشر في صافي الأصول/حقوق الملكية؛ و هـ. الإيراد حسب الفئات الرئيسة؛ و و. المصروفات حسب الفئات الرئيسة؛ و ز. الفائض أو العجز؛ و ح. التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية حسب الفئات الرئيسة؛ و ط. التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية؛ و ي. التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية.	35. Disclosures made in respect of the GGS shall include at least the following: a. Assets by major class, showing separately the investment in other sectors; b. Liabilities by major class; c. Net assets/equity; d. Total revaluation increments and decrements and other items of revenue and expense recognized directly in net assets/equity; e. Revenue by major class; f. Expenses by major class; g. Surplus or deficit; h. Cash flows from operating activities by major class; i. Cash flows from investing activities; and j. Cash flows from financing activities. The manner of presentation of the GGS disclosures shall be no more prominent than the government's

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		ويجب ألا تكون طريقة عرض إفصاحات قطاع الحكومة العامة أبرز من القوائم المالية للحكومة المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام.	financial statements prepared in accordance with IPSASs.
	لا	36. يحدد معيار المحاسبة للقطاع العام 1 مجموعة كاملة من القوائم المالية (على أساس الاستحقاق) مثل قائمة المركز المالي وقائمة الأداء المالي وقائمة التغيرات في صافي الأصول/حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية والسياسات المحاسبية وإيضاحات القوائم المالية.	36. IPSAS 1 identifies a complete set of financial statements (under the accrual basis) as a statement of financial position, statement of financial performance, statement of changes in net assets/equity, cash flow statement, and accounting policies and notes to the financial statements.
	لا	37. يتطلب هذا المعيار الإفصاح عن الفئات الرئيسية للأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات والتدفقات النقدية الظاهرة في القوائم المالية. ولا يحدد هذا المعيار الطريقة التي يجب بها إجراء إفصاحات قطاع الحكومة العامة. ويجوز للحكومات إذا التي تختار عمل إفصاحات عن قطاع الحكومة العامة وفقاً لهذا المعيار، أن تقدم مثل هذه الإفصاحات عن طريق (أ) الإفصاح في الإيضاحات أو (ب) الأعمدة المنفصلة في القوائم المالية (ج) أو بطريقة أخرى خلاف ذلك حسبما يُعَدُّ ملائماً في دولها. ومع ذلك، يجب ألا تكون طريقة عرض إفصاحات قطاع الحكومة العامة أبرز من القوائم المالية الموحدة للحكومة المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام.	37. This Standard requires disclosure of the major classes of assets, liabilities, revenues, expenses, and cash flows reflected in the financial statements. This Standard does not specify the manner in which the GGS disclosures shall be made. Governments electing to make GGS disclosures in accordance with this Standard may make such disclosures by way of (a) note disclosure, (b) separate columns in the financial statements, or (c) otherwise, as considered appropriate in their jurisdiction. However, the manner of presentation of the GGS disclosures will be no more prominent than the consolidated financial statements prepared in accordance with IPSASs.
	لا	38. من أجل مساعدة المستخدمين على فهم علاقة المعلومات المالية المعروضة لقطاع الحكومة العامة بالعمليات الحكومية، فإن الأسس الإحصائية للتقرير المالي تتطلب تفصيل مجموع المصروفات الحكومية والإفصاح عنها حسب الفئة بناءً على الطبيعة الاقتصادية للمصروفات أو حسب تصنيف	38. To assist users to understand the relationship of financial information presented for the GGS to a government's operations, statistical bases of financial reporting require total government expenses to be disaggregated and disclosed by class, based on either the economic nature of the

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
expenses or by the Classification of Functions of Government (COFOG). This Standard does not require nor prohibit entities disclosing GGS information from presenting disaggregated GGS information classified by economic nature or consistent with the COFOG classification basis. In some jurisdictions, the COFOG classifications adopted in respect of the GGS disclosures may be similar to the classifications adopted in accordance with IPSAS 18.	وظائف الحكومة. ولا يتطلب هذا المعيار -ولا يحظر - أن تقوم الجهات التي تُفصح عن معلومات قطاع الحكومة العامة بعرض معلومات تفصيلية عن قطاع الحكومة العامة مصنفة حسب الطبيعة الاقتصادية أو بالاتساق مع أسس تصنيف وظائف الحكومة. وقد تكون تصنيفات وظائف الحكومة المعتمدة فيما يخص إفصاح قطاع الحكومة العامة مماثلة للتصنيفات المتبناة وفقًا لمعيار المحاسبة للقطاع العام 18.		
39. Entities will also make any additional disclosures that are necessary for users to understand the nature of the information presented.	39. تُقدم الجهات أيضًا أية إفصاحات إضافية تكون ضرورية للمستخدمين من أجل فهم طبيعة المعلومات المعروضة.	لا	
40. Entities preparing GGS disclosures shall disclose the significant controlled entities that are included in the GGS, and any changes in those entities from the prior period, together with an explanation of the reasons why any such entity that was previously included in the GGS is no longer included.	40. يجب على الجهات التي تُعد إفصاح قطاع الحكومة العامة أن تفصح عن الجهات المهمة المسيطر عليها المضمنة في قطاع الحكومة العامة وعن أي تغيرات في تلك الجهات من الفترة السابقة، إلى جانب توضيح الأسباب وراء عدم تضمين مثل هذه الجهات التي ضُمّت سابقًا في قطاع الحكومة العامة.	لا	
41. This Standard requires entities electing to disclose information about the GGS to disclose a list of the significant controlled entities that are included in the GGS. IPSAS 35 requires entities preparing consolidated financial statements to disclose a list of the significant controlled entities that are included in the consolidated financial statements. Disclosure of which of the entities consolidated in	41. يتطلب هذا المعيار من الجهات التي تختار الإفصاح عن المعلومات بشأن قطاع الحكومة العامة أن تُفصح عن قائمة بالجهات المهمة المسيطر عليها المضمنة في قطاع الحكومة العامة. ويتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 35 من الجهات التي تُعد قوائم مالية موحدة أن تفصح عن قائمة بالجهات المهمة المسيطر عليها المضمنة في القوائم المالية الموحدة. إن الإفصاح عن الجهات الموحدة في	لا	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 22 "الإفصاح عن المعلومات المالية حول قطاع الحكومة العامة"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		القوائم المالية وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 35 التي تُضمّن ت في قطاع الحكومة العامة ستساعد المستخدمين على فهم العلاقة بين المعلومات حول الحكومة وقطاع الحكومة العامة التابع لها وعلى فهم معلومات قطاع الحكومة العامة بطريقة أفضل.	the financial statements in accordance with IPSAS 35 are included in the GGS will assist users in developing an understanding of the relationship between information about the government and its GGS, and in better understanding the GGS information itself.
	لا	42. وعلى نحو مماثل، فإن الإفصاح عن التغيرات في الجهات المسيطر عليها المضمّنة في قطاع الحكومة العامة ستتمكن المستخدمين من مراقبة العلاقة بين القوائم المالية الموحدة ومعلومات قطاع الحكومة العامة مع مرور الزمن.	42. Similarly, disclosure of changes in the controlled entities included in the GGS will enable users to monitor the relationship between the consolidated financial statements and the GGS information over time.
	لا	المطابقة مع القوائم المالية الموحدة	Reconciliation to the Consolidated Financial Statements
	لا	43. يجب مطابقة إفصاحات قطاع الحكومة العامة مع القوائم المالية الموحدة للحكومة، مع إظهار مبلغ التعديل بشكل منفصل على كل بند مناظر في تلك القوائم المالية.	43. The GGS disclosures shall be reconciled to the consolidated financial statements of the government, showing separately the amount of the adjustment to each equivalent item in those financial statements.
	لا	44. يتطلب هذا المعيار مطابقة المبالغ المفصّل عنها فيما يخص قطاع الحكومة العامة مع المبالغ المعادلة لها في القوائم المالية الموحدة للحكومة. وستقوم الجهات بعرض التعديل بشكل منفصل في مبلغ استثمار الأصل في قطاعي الشركات المالية العامة والشركات غير المالية العامة المحددة وفقاً للفقرة 23 والتعديلات على كل بند من البنود التي كان الإفصاح عنها بشكل منفصل وفقاً للفقرة 35. بالإضافة إلى ذلك، قد تفصّل الجهات (دون إلزام بذلك) بشكل منفصل عن مبلغ التعديل على كل بند من البنود المنسوبة إلى قطاعي الشركات المالية	44. This Standard requires the amounts disclosed in respect of the GGS to be reconciled to their equivalent amounts in the consolidated financial statements of the government. Entities will present separately the adjustment in the amount of the asset investment in PFC and PNFC sectors determined in accordance with paragraph 23, and adjustments to each of the items disclosed separately in accordance with paragraph 35. In addition, entities may, but are not required to, disclose separately the amount of the adjustment to each item attributable

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 22 "الإفصاح عن المعلومات المالية حول قطاع الحكومة العامة"
إصدار 2024م

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
to the PFC and the PNFC sectors. This reconciliation will enable the government to better discharge its accountability obligations by demonstrating the relationship between the amounts of each item for the GGS with the total amount of that item for the government.	العامة والشركات غير المالية العامة. ومن شأن هذه المطابقة أن تمكن الحكومة من الوفاء بواجباتها المتعلقة بالمساءلة بطريقة أفضل من خلال توضيح العلاقة بين مبالغ كل بند لقطاع الحكومة العامة مع المبلغ المجموع لذلك البند في القوائم المالية للحكومة.		
Reconciliation to Statistical Bases of Financial Reporting	المطابقة مع الأسس الإحصائية للتقرير المالي	لا	
45. Statistical bases of financial reporting and IPSASs have many similarities in their treatment of particular transactions and events. However, there are also differences. For example, in addition to differences in the measurement bases for assets and liabilities outlined in paragraph 32 above, statistical bases of financial reporting treat dividends as expenses, while IPSASs treat them as distributions. Statistical bases of financial reporting also make a distinction between transactions and other economic flows for presentation of financial information that is not currently reflected in the consolidated financial statements, and focus on particular measures relevant for analysis of fiscal policy such as net lending/borrowing and cash surplus/deficit.	45. لدى الأسس الإحصائية للتقرير المالي ومعايير المحاسبة للقطاع العام العديد من أوجه الشبه في معالجتها لمعاملات وأحداث محددة. مع ذلك، فإن هناك أيضاً اختلافات. فعلى سبيل المثال، وبالإضافة إلى الاختلافات في أسس قياس الأصول والالتزامات الموضحة في الفقرة 32 أعلاه، تعالج الأسس الإحصائية للتقرير المالي توزيعات الأرباح كمصروفات في حين تعالجها معايير المحاسبة للقطاع العام على أنها توزيعات. كما تميز الأسس الإحصائية للتقرير المالي أيضاً بين المعاملات والتدفقات الاقتصادية الأخرى في عرض المعلومات المالية التي لا تظهر حالياً في القوائم المالية الموحدة، وتركز على مقاييس معينة ذات علاقة بتحليل السياسة المالية مثل صافي الإقراض/الاقتراض، وفائض/عجز النقد.	لا	
46. This Standard does not require a reconciliation of the GGS disclosures in the consolidated financial statements with the GGS disclosures under statistical bases of financial reporting. This is because of concerns about the practicability, and	46. لا يتطلب هذا المعيار مطابقة إفصاح قطاع الحكومة العامة في القوائم المالية الموحدة مع إفصاح قطاع الحكومة العامة بموجب الأسس الإحصائية للتقرير المالي. ويعود سبب ذلك إلى المخاوف المتعلقة بقابلية التطبيق وتكاليف	لا	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 22 "الإفصاح عن المعلومات المالية حول قطاع الحكومة العامة"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		ومنافع مثل هذا المتطلب في جميع الدول. مع ذلك، لا يمنع تضمين مثل هذه المطابقة من خلال الإفصاح في الإيضاحات.	the costs and benefits, of such a requirement in all jurisdictions. However, the inclusion of such a reconciliation by way of note disclosure is not precluded.
	لا	تاريخ السريان	Effective Date
عُدل تاريخ سريان المعيار ليكون 31 ديسمبر 2022 كونه التاريخ المعتمد لتطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة.	نعم	47. يجب على الجهة أن تطبق هذا المعيار على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2022 أو بعد ذلك التاريخ. ويشجع على التطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة هذا المعيار على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2022، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة.	47. An entity shall apply this Standard for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2008. Earlier application is encouraged. If an entity applies this Standard for a period beginning before January 1, 2008, it shall disclose that fact.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	نعم	47أ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 22].	47A. Paragraph 48 was amended by IPSAS 33, <i>First-time Adoption of Accrual Basis International Public Sector Accounting Standards (IPSASs)</i> issued in January 2015. An entity shall apply that amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2017. Earlier application is permitted. If an entity applies IPSAS 33 for a period beginning before January 1, 2017, the amendment shall also be applied for that earlier period.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	نعم	47ب. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 22].	47B. IPSAS 35, Consolidated Financial Statements issued in January 2015, amended paragraphs 24, 26, 27, 29, 30, and 41. An entity shall apply those amendments when it applies IPSAS 35.

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 22 "الإفصاح عن المعلومات المالية حول قطاع الحكومة العامة"
إصدار 2024م

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
47C. Paragraph 13 was amended by <i>Improvements to IPSASs 2015</i> issued in April 2016. An entity shall apply this amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2017. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendment for a period beginning before January 1, 2017 it shall disclose that fact.	47ج. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 22].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
47D. Paragraph 16 was deleted and paragraphs 3 and 22 were amended and by <i>The Applicability of IPSASs</i> , issued in April 2016. An entity shall apply those amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2018. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2018, it shall disclose that fact.	47د. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 22].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
47E. Paragraph 37 was amended by <i>Improvements to IPSAS, 2018</i> , issued in October 2018. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2019. Earlier application is permitted.	47هـ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 22].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
47F. Paragraphs 5, 18, and 28 were amended by <i>Improvements to IPSAS, 2021</i> , issued in January 2022. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2023. Earlier application is permitted.	47و. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 22].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 22 "الإفصاح عن المعلومات المالية حول قطاع الحكومة العامة"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.			
عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 46 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة. عُدل تاريخ سريان التعديلات ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة.	نعم	47.ز. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 46، <i>القياس</i> الصادر في 2024 الفقرة 32. يجب على الجهة أن تطبق هذا التعديل على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُشجع على التطبيق الأكر. إذا طبقت الجهة التعديل على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 46 في الوقت نفسه.	47G. Paragraph 32 was amended by IPSAS 46, <i>Measurement</i> , issued in May 2023. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2025. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendment for a period beginning before January 1, 2025, it shall disclose that fact and apply IPSAS 46 at the same time.
	لا	48. عندما تُطبق الجهة معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق، حسبما هي مُعرّفة في معيار المحاسبة للقطاع العام 33، <i>تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة</i> ، لأغراض التقرير المالي بعد تاريخ سريان هذا المعيار، فإن هذا المعيار ينطبق على القوائم المالية السنوية للجهة التي تغطي فترات تبدأ في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام أو بعد ذلك التاريخ.	48. When an entity adopts the accrual basis IPSASs of accounting as defined in IPSAS 33, <i>First-time Adoption of Accrual Basis International Public Sector Accounting Standards (IPSASs)</i> for financial reporting purposes subsequent to this effective date, this Standard applies to the entity's annual financial statements covering periods beginning on or after the date of adoption of IPSASs.

5. إرشادات التنفيذ

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
<i>This guidance accompanies, but is not part of, IPSAS 22.</i>	تُرافق هذه الإرشادات معيار المحاسبة للقطاع العام 22 لكنها لا تشكل جزءاً منه.
Illustrative Financial Statement Structure	هيكل توضيحي للقوائم المالية
Government a—Extract of Financial Statements	مقتطف من القوائم المالية للحكومة
Extract from the Notes to the Financial Statements	مقتطف من الإيضاحات على القوائم المالية
Note: General Government Sector (GGS) Disclosures	ملاحظة: الإفصاحات المتعلقة بقطاع الحكومة العامة
The following disclosures are made for the general government sector (GGS). They reflect the accounting policies adopted in the consolidated financial statements, except that the consolidation requirements have been varied in respect of the public financial corporations (PFCs) sector and public nonfinancial corporations (PNFCs) sector. In accordance with the requirements of IPSAS 22, <i>Disclosure of Financial Information about the General Government Sector</i>, PFCs and PNFCs are not consolidated in the GGS disclosures, but are recognized as investments of the GGS. The investments in PFCs and PNFCs are presented as a single line item, measured at the carrying amount of the net assets of the investees. The GGS comprises all central government ministries and other entities controlled by the government that are primarily engaged in nonmarket activities. These entities are: Ministry of x y z During the reporting period, activities related to the postal service, previously undertaken by the ministry of communications, have been reconstituted on a commercial basis and are no longer included in the financial information presented for the GGS.	يتم الإفصاح عن المعلومات التالية لقطاع الحكومة العامة. وهي تعكس السياسات المحاسبية المتبعة في القوائم المالية الموحدة، باستثناء أن متطلبات التوحيد قد تباينت فيما يتعلق بقطاع الشركات المالية العامة وقطاع الشركات غير المالية العامة. ووفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة للقطاع العام 22 "الإفصاح عن المعلومات المالية حول قطاع الحكومة العامة" لا يُؤدّد قطاع الحكومة العامة وقطاع الشركات المالية العامة في إفصاح قطاع الحكومة العامة، ولكن تُثبت كاستثمارات في قطاع الحكومة العامة. وتُعرض الاستثمارات في قطاع الشركات المالية العامة وقطاع الشركات غير المالية العامة كبنء واحد منفصل، ويكون قياسها بالقيمة الدفترية لصافي أصول الشركات المستثمر فيها. ويتألف قطاع الحكومة العامة من جميع وزارات الحكومة المركزية والجهات الأخرى التي تسيطر عليها الحكومة التي تقوم بشكل رئيس بأنشطة غير سوقية. وهذه الجهات هي: وزارة س ذ ض وخلال فترة القوائم المالية، أُعيد تشكيل الأنشطة المتعلقة بالخدمات البريدية، التي كانت تقوم بها وزارة الاتصالات في السابق، على أساس تجاري ولم تُعدّ مُضمنة في المعلومات المالية المقدمة عن قطاع الحكومة العامة.
Statement of Financial Position for the GGS- As at December 31, 20X2 (In thousands of Saudi Riyals)	قائمة المركز المالي لقطاع الحكومة العامة – في 31 ديسمبر، 20X2 (ألف ريال سعودي)

Implementation Guidance						إرشادات التنفيذ					
		GGS	PFC and PNFC	Eliminations	Total W-of-G				الشركات المالية العامة والشركات المالية غير العامة	قطاع الحكومة العامة	الأصول الأصول المتداولة النقد ومعادلات النقد ذمم مدينة المخزون دفعات مقدمة استثمار أصول متداولة أخرى الأصول غير المتداولة ذمم مدينة استثمارات استثمار في قطاعات أخرى أصول مالية أخرى البنية التحتية والآلات والمعدات الأراضي والمباني الأصول غير الملموسة الأصول غير المالية الأخرى مجموع الأصول
	ASSETS	20X2 20X1	20X2 20X1	20X2 20X1	20X2 20X1		المجموع	الاستبعادات			
	Current assets						20X2 20X1	20X2 20X1	20X2 20X1	20X2 20X1	
	Cash and cash equivalents	X X	X X	(X) (X)	X X		X X	(X) (X)	X X	X X	
	Receivables	X X	X X	(X) (X)	X X		X X	(X) (X)	X X	X X	
	Inventories	X X	X X		X X		X X	(X) (X)	X X	X X	
	Prepayments	X X	X X	(X) (X)	X X		X X		X X	X X	
	Investment	X X	X X		X X		X X		X X	X X	
	Other current assets	X X	X X		X X		X X		X X	X X	
	Non-current assets	X X	X X	(X) (X)	X X		X X	(X) (X)	X X	X X	
	Receivables	X X	X X	(X) (X)	X X		X X		X X	X X	
	Investments	X X	X X		X X		X X		X X	X X	
	Investment in other sectors	X X		(X) (X)	X X		X X	(X) (X)	X X	X X	
	Other financial assets	X X	X X	(X) (X)	X X		X X		X X	X X	
	Infrastructure, plant, and equipment	X X	X X		X X		X X		X X	X X	
Land and buildings	X X	X X		X X	X X	(X) (X)		X X			
Intangible assets	X X	X X		X X	X X			X X			
Other non-financial assets	X X	X X		X X	X X	(X) (X)	X X	X X			
	X X	X X	(X) (X)	X X	X X		X X	X X			
TOTAL ASSETS	X X	X X	(X) (X)	X X	X X	X X		X X	X X		
LIABILITIES											
Current liabilities											
Payables	X X	X X	(X) (X)	X X	X X			X X	X X		
Short-term borrowings	X X	X X		X X	X X			X X	X X		
Current portion of	X X	X X		X X	X X	X X	(X) (X)	X X	X X		
						X X	(X) (X)	X X	X X		

Implementation Guidance						إرشادات التنفيذ				
borrowings										الالتزامات
Provisions	X	X	X	X						الالتزامات المتداولة
Employee benefits	X	X	X	X						ذمم دائنة
Other current liabilities	X	X	X	X	(X)	(X)	X	X	X	قروض قصيرة الأجل
Non-current liabilities	X	X	X	X	(X)	(X)	X	X	X	الجزء المتداول من القروض
	X	X	X	X	(X)	(X)	X	X	X	مخصصات
	X	X	X	X			X	X	X	منافع الموظفين
	X	X	X	X			X	X	X	التزامات متداولة أخرى
	X	X	X	X	(X)	(X)	X	X	X	
Payables	X	X	X	X	(X)	(X)	X	X	X	غير المتداولة
Borrowings	X	X	X	X			X	X	X	
Provisions	X	X	X	X			X	X	X	
Employee benefits	X	X	X	X			X	X	X	
Other liabilities	X	X	X	X	(X)	(X)	X	X	X	
TOTAL LIABILITIES	X	X	X	X	(X)	(X)	X	X	X	الالتزامات غير المتداولة
NET ASSETS	X	X	X	X	(X)	(X)	X	X	X	ذمم دائنة
Net assets/equity							X	X	X	قروض
Reserves	X	X	X	X	(X)	(X)	X	X	X	مخصصات
Accumulated surpluses/ (deficits)	X	X	X	X	(X)	(X)	X	X	X	منافع الموظفين
	X	X	X	X	(X)	(X)	X	X	X	التزامات أخرى
TOTAL NET ASSETS/ EQUITY	X	X	X	X	(X)	(X)	X	X	X	مجموع الالتزامات
	X	X	X	X	(X)	(X)	X	X	X	صافي الأصول
	X	X	X	X	(X)	(X)	X	X	X	صافي الأصول/ حقوق الملكية
	X	X	X	X	(X)	(X)	X	X	X	احتياطات
	X	X	X	X	(X)	(X)	X	X	X	الفائض (العجز)
	X	X	X	X	(X)	(X)	X	X	X	المتراكم
	X	X	X	X	(X)	(X)	X	X	X	مجموع صافي الأصول/ حقوق

Implementation Guidance					إرشادات التنفيذ				
					الملكية				
Statement of Financial Performance for the GGS— For Year Ended December 31, 20X2—Classification of Function of Government (in thousands of Saudi Riyals)					قائمة الأداء المالي لقطاع الحكومة العامة – للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 20X2 – تصنيف الوظائف الحكومية (ألف ريال سعودي)				
	GGS	PFC and PNFC	Eliminations	Total W-of-G	المجموع	الاستبعادات	الشركات المالية العامة والشركات غير المالية العامة	قطاع الحكومة العامة	
	20X2 20X1	20X2 20X1	20X2 20X1	20X2 20X1					
Revenue									
Taxes	X X		(X) (X)	X X					
Fees, fines, penalties	X X	X X	(X) (X)	X X					
Revenue from other sectors	X X	X X	(X) (X)	X X	X X	(X) (X)		X X	الإيرادات الضرائب
Transfers from other governments	X X	X X		X X	X X	(X) (X)	X X	X X	الرسوم، والمخالفات، والغرامات
Other operating revenue	X X	X X	(X) (X)	X X	X X	(X) (X)	X X	X X	الإيرادات من قطاعات أخرى
Total revenue	X X	X X	(X) (X)	X X					
Expenses									
General public services	X X			X X	X X	(X) (X)	X X	X X	التحويلات من حكومات أخرى
Defense	X X			X X	X X	(X) (X)	X X	X X	الإيرادات التشغيلية الأخرى
Public order and safety	X X	X X		X X	X X	(X) (X)	X X	X X	مجموع الإيرادات
Economic affairs	X X			X X					
Environmental protection	X X	X X	(X) (X)	X X	X X			X X	المصروفات الخدمات العامة للجمهور
Housing and community amenities	X X	X X	(X) (X)	X X	X X			X X	الدفاع
Health	X X	X X		X X	X X		X X	X X	النظام العام وشؤون السلامة العامة
Recreational, cultural, and religious	X X			X X	X X			X X	الشؤون الاقتصادية
Education	X X	X X	(X) (X)	X X	X X	(X) (X)	X X	X X	حماية البيئة

Implementation Guidance						إرشادات التنفيذ									
Social protection	X	X	X	X	(X)	(X)	X	X			X	X			الإسكان ومرافق المجتمع الصحة الترفيه والثقافة والدين التعليم الحماية الاجتماعية مجموع المصروفات فائض/(عجز) الفترة
Total expenses	X	X	X	X	(X)	(X)	X	X			X	X			
Surplus/ (deficit) for the period	X	X	X	X	(X)	(X)	X	X			X	X			
	X	X	X	X	(X)	(X)	X	X			X	X			
	X	X	X	X	(X)	(X)	X	X			X	X			
	X	X	X	X	(X)	(X)	X	X			X	X			
	X	X	X	X	(X)	(X)	X	X			X	X			
Statement of Financial Performance for the GGS— For Year Ended December 31, 20X2—Economic Classification of Expense (Alternative Presentation Method) (in thousands of Saudi Riyals)								قائمة الأداء المالي لقطاع الحكومة العامة – للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 20X2 – التصنيف الاقتصادي للمصروفات (طريقة عرض بديلة) (ألف ريال سعودي)							
	GGS	PFC and PNFC	Eliminations	Total W-of-G			المجموع	الاستبعادات	الشركات المالية العامة والشركات غير المالية العامة	قطاع الحكومة العامة					
	20X2	20X1	20X2	20X1	20X2	20X1	20X2	20X1	20X2	20X1	20X2	20X1	20X2	20X1	
Revenue															الإيرادات الضرائب الرسوم، المخالفات، الغرامات الإيرادات من قطاعات أخرى التحويلات من حكومات أخرى الإيرادات التشغيلية الأخرى مجموع الإيرادات
Taxes	X	X	(X)	(X)	X	X									
Fees, fines, penalties	X	X	X	X	(X)	(X)									
Revenue from other sectors	X	X	X	X	(X)	(X)									
Transfers from other governments	X	X	X	X											
Other operating revenue	X	X	X	X	(X)	(X)									
Total revenue	X	X	X	X	(X)	(X)									
Expenses															
Compensation of Employees	X	X	X	X	(X)	(X)									
Use of Goods and	X	X	X	X	(X)	(X)									

Implementation Guidance							إرشادات التنفيذ						
Services													المصروفات تعويضات الموظفين استخدام السلع والخدمات استهلاك رأس المال الثابت الفائدة الإعانات المنافع الاجتماعية مصروفات أخرى مجموع المصروفات فائض / (عجز) الفترة
Consumption of Fixed Capital	X	X	X	X	(X)	(X)	X	X	(X)	(X)	X	X	
Interest	X	X	X	X	(X)	(X)	X	X	(X)	(X)	X	X	
Subsidies	X	X	X	X	(X)	(X)	X	X	(X)	(X)	X	X	
Social Benefits	X	X	X	X	(X)	(X)	X	X	(X)	(X)	X	X	
Other Expense	X	X	X	X	(X)	(X)	X	X	(X)	(X)	X	X	
Total expenses	X	X	X	X			X	X			X	X	
	X	X	X	X	(X)	(X)	X	X	(X)	(X)	X	X	
Surplus/ (deficit) for the period	X	X	X	X	(X)	(X)	X	X	(X)	(X)	X	X	
	X	X	X	X	(X)	(X)	X	X	(X)	(X)	X	X	
Statement of Changes in Net Assets/Equity for the GSS- For the Year Ended December 31 20X2 (in thousands of Saudi Riyals)							قائمة التغيرات في صافي الأصول /حقوق الملكية للخدمة العامة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 20×2 (ألف ريال سعودي)						
	CGS						قطاع الحكومة العامة				الرصيد في 31 ديسمبر 20X0 الفائض من إعادة تقييم العقارات العجز من إعادة تقييم الاستثمارات فروقات تحويل العملات صافي المكاسب والخسائر غير المثبتة في قائمة الأداء المالي صافي فائض الفترة		
	Revaluati on Reserve	Translati on Reserve	Accumula ted Surpluses / (Deficits)	PFC and PNFC	Eliminati ons	Total W-of-G	المجموع	الاستبعاد	الشركات المالية العامة والشركات غير المالية العامة	الفائض / العجز المتراكم		احتياطي ترجمة عملات أجنبية	احتياطي إعادة التقييم
Balance at December 31 20X0	X	(X)	X	X	X	X	X	X	X	X		(X)	X
Surplus on revaluation of property	X			X		X	X		X				X
Deficit on revaluation of investments	(X)			(X)	X	(X)	(X)		(X)				(X)
Currency translation differences		(X)		(X)		(X)	(X)	X	(X)				(X)
Net gains and losses not recognized in the statement of financial performance	X	(X)		X	(X)	X	X	(X)	X			(X)	X
Net surplus for the period			X	X	(X)	X			X				
Balance at December 31,	X	(X)	X	X	(X)	X	X	(X)	X	X			

Implementation Guidance							إرشادات التنفيذ						
20X1							X	(X)	X	X	(X)	X	الرصيد في 31 ديسمبر 20X1 العجز من إعادة تقييم العقارات الفائض من إعادة تقييم الاستثمارات فروقات تحويل العملات صافي المكاسب والخسائر غير المثبتة في قائمة الأداء المالي صافي عجز الفترة الرصيد في 31 ديسمبر 20X2
Deficit on revaluation of property	(X)			(X)	X	(X)	(X)	X	(X)		(X)		
Surplus on revaluation of investments	X			X	(X)	X	X	(X)	X		X		
Currency translation differences		(X)		X			X			(X)			
Net gains and losses not recognized in the statement of financial performance	(X)	(X)		(X)	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)		
Net deficit for the period			(X)	(X)	(X)	(X)	(X)		(X)				
Balance at December 31, 20X2	X	(X)	X	X	(X)	X	X	(X)	X	(X)	X		
Cash Flow Statement for the GGS— For Year Ended December 31, 20X2 (in thousands of Saudi Riyals)							قائمة التدفقات النقدية لقطاع الحكومة العامة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 20×2 (ألف ريال سعودي)						
CASH FLOWS FROM OPERATING ACTIVITIES	GGS	PFC and PNFC	Eliminations	Total W-of-G		المجموع	الاستبعادات	الشركات المالية العامة والشركات غير المالية العامة	قطاع الحكومة العامة	التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية المقبوضات الضرائب مبيعات السلع والخدمات المنح الفائدة المستلمة توزيعات الأرباح من القطاعات الأخرى إلى الحكومة			
	20X2 20X1	20X2 20X1	20X2 20X1	20X2 20X1									
	Receipts												
	Taxation	X X		(X) (X)		X X	20X2 20X1	20X2 20X1	20X2 20X1		20X2 20X1		
	Sales of goods and services		X X	(X) (X)		X X							
	Grants		X X	(X) (X)		X X							
	Interest received		X X			X X							
	Dividends from other sectors to government	X X		(X) (X)			X X	(X) (X)			X X		
	Other receipts	X X	X X	(X) (X)		X X	X X	(X) (X)	X X				
Payments													
Employee costs	(X) (X)	(X) (X)		(X) (X)									
Retirement Benefits	(X) (X)	(X) (X)		(X) (X)									
Suppliers	(X) (X)	(X) (X)		(X) (X)									

Implementation Guidance							إرشادات التنفيذ								
Interest paid	(X)	(X)	(X)	(X)		(X)	(X)		X	X	(X)	(X)	X	X	مقبوضات أخرى
Dividend to other sectors			(X)	(X)	X	X									المدفوعات
Other payments	(X)	(X)	(X)	(X)	X	X		(X)	(X)			(X)	(X)		تكاليف الموظفين
Net cash flows from operating activities	X	X	X	X	(X)	(X)		X	X			(X)	(X)		مناافع التقاعد
CASH FLOWS FROM INVESTING ACTIVITIES															الموردون
Purchase of plant and equipment	(X)	(X)	(X)	(X)				(X)	(X)			(X)	(X)		الفائدة المدفوعة
Proceeds from sale of plant and equipment	X	X	X	X				X	X			(X)	(X)		توزيعات الأرباح إلى القطاعات الأخرى
Proceeds from sale of investments	X	X	X	X				(X)	(X)			(X)	(X)		مدفوعات أخرى
Purchase of foreign currency securities	(X)	(X)	(X)	(X)											صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
Net cash flows from investing activities	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)									التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
CASH FLOWS FROM FINANCING ACTIVITIES															شراء عقارات وآلات ومعدات
Proceeds from borrowings	X	X	X	X				X	X			X	X		المتحصلات من بيع عقارات وآلات ومعدات
Repayment of borrowings	(X)	(X)	(X)	(X)				(X)	(X)			(X)	(X)		المتحصلات من بيع الاستثمارات
Net cash flow from financing activities	X	X	X	X	(X)	(X)		X	X			(X)	(X)		شراء أسهم بعملة أجنبية
Net increase/ (decrease) in cash and cash equivalents	X	X	X	X	(X)	(X)		X	X			(X)	(X)		صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
Cash and cash equivalents at	X	X	X	X	(X)	(X)		X	X						التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية

Implementation Guidance					إرشادات التنفيذ					
<i>beginning of period</i> Cash and cash equivalents at end of period						X X		X X	X X	المتحصلات من القروض تسديد القروض صافي التدفقات المالية من الأنشطة التمويلية صافي الزيادة/النقص في النقد ومعادلات النقد النقد ومعادلات النقد في بداية الفترة النقد ومعادلات النقد في نهاية الفترة
	X X	X X	(X) (X)	X X		(X) (X)		(X) (X)	(X) (X)	
					X X	(X) (X)	X X	X X		
					X X	(X) (X)	X X	X X		
					X X	(X) (X)	X X	X X		
					X X	(X) (X)	X X	X X		